



تقرير تحليل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط



الأورو-متوسطية للحقوق
كانون الأول (ديسمبر) 2016

Vestergade 16, 2nd floor DK-1456 Copenhagen K DENMARK - الدنمارك	Rue de Londres 17 1050 Brussels BELGIUM - بلجيكا
80 Rue Palestine Lafayette 2001 Tunis 6 TUNISIA - تونس	80 rue de Paris 93100 Montreuil FRANCE - فرنسا

الموقع على الإنترنت: <http://www.euromedrights.org>

الأورو-متوسطية للحقوق ممتنة لمؤسسة فورد واللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع (تيرا سوليدير) لدعمهما المالي للبحث ونشر هذا التقرير.

مانحو الأورو-متوسطية للحقوق الأساسيون: برنامج الشراكة العربية-الدنماركية؛ وكالة التعاون التنوي الدولي السويدية؛ مؤسسة المجتمع المفتوح؛ صندوق سيغريد راوسنغ، الكنائس السويدية.



العنوان:

تقرير: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورو-متوسطية
تحليل العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

المؤلف الرئيسي: أنجا زعرب

المؤلف المؤسسي: الأورو-متوسطية للحقوق

المحررون: مارك شيد-بولسون؛ مارتا سيمبليسي؛ توم كينيس.

الترجمة الفرنسية: ماري-هيلين كوريارد؛ سباستيان كانو؛ ماري تريبال

الترجمة العربية: عدلي الهواري؛ غادة حيدر

الناشر: الأورو-متوسطية للحقوق

تاريخ النشر: كانون الثاني (يناير) 2017

عدد الصفحات: 52

ردمك: ISBN: 978-87-92990-57-0

اللغة الأصلية: الإنجليزية

التصميم: جون-ايف ليبون

مصطلحات الفهرسة:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ المجتمع المدني؛ اتفاقيات التجارة الحرة؛ سياسة الجوار الأوروبي؛ الشركات متعددة الجنسيات؛ المؤسسات المالية الدولية.

مصطلحات جغرافية:

الاتحاد الأوروبي؛ دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

المحتويات

5	1. المقدمة
	2. التجارة والمعونة من أجل التنمية؟ سياسة الاتحاد الأوروبي
7	تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ العام 1995
7	2.1 الشراكة الأوروبية-المتوسطية
7	2.1.1 النهج الإقليمي والتعاون المتعدد المجالات
8	2.1.2 الهيكل الرئيسي لاتفاقيات الشراكة ومحتوياتها
10	2.2 سياسة الجوار الأوروبي
11	2.3 الاتحاد من أجل المتوسط
12	2.4 سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية بعد الثورات العربية
12	2.4.1 سياسة الجوار الأوروبي للعام 2011: «استجابة جديدة لجوار متغير»؟
12	2.4.2 المال: التعاون المالي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة
13	2.4.3 السوق: الهيكل الرئيسي ومحتويات مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة
15	2.4.4 التنقل: إطار ومحتويات شركات التنقل
17	2.5 سياسة الجوار الأوروبي للعام 2015: الاستقرار وإدارة الأزمات
18	3. تطوّر العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط
18	3.1 فرص ومخاطر ثنائية المركز والفروع
19	3.2 تجارة البضائع بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي
21	3.3 التجارة والتكامل بين دول جنوب المتوسط
22	3.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب المتوسط
22	3.5 تحويلات العمال في دول جنوب المتوسط
23	3.6 المعونة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

4. كيف تؤثر العلاقات المالية والتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي على الحقوق

- 24 الاقتصادية والاجتماعية لسكان دول جنوب البحر المتوسط؟ دراسة نظرية
- 24 4.1 التأثير الاجتماعي لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية
- 24 4.1.1 الدخل واليد العاملة في دول جنوب البحر المتوسط
- 27 4.1.2 الفقر وعدم المساواة
- 28 4.1.3 تأثيرات محتملة لمناطق التجارة الحرة، العميقة والشاملة المقترحة
- 30 4.2 تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- 30 4.2.1 معايير العمل، وجودته والحماية الاجتماعية في دول جنوب البحر المتوسط
- 30 4.2.2 الحماية الاجتماعية وشروط عمل المهاجرين
- 30 القادمين من دول جنوب البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي
- 32 4.2.3 مستوى المعيشة في دول جنوب البحر المتوسط
- 33 4.2.4 التأثيرات المحتملة لمناطق التجارة الحرة، العميقة والشاملة المقترحة
- 35 4.3 معونة الاتحاد الأوروبي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط وتعاونها
- 35 4.3.1 دور معونة الاتحاد الأوروبي وتعاونها في التخفيف من الأثر
- 35 الاجتماعي لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية
- 37 4.3.2 دور معونة الاتحاد الأوروبي وتعاونها في الترويج للحقوق
- 37 الاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط
- 39 4.4 ملخص واستنتاج
- 42 الهوامش والمراجع

1. المقدمة

العامّة للأمم المتحدة عام 1966. على خلفيّة التحدّيات البيئيّة المتزايدة وتطوّر مفهوم التنمية المستدامة، يمكن أيضا إضافة الحقّ بالحصول في الماء والصرف الصحيّ. كما ويؤخّذ بعين الاعتبار عدم التمييز والمساواة بين الجنسين «كمبدأين شاملين» يؤطّران الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وقّعت على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصادقت عليه. ولكن رغم أن عملية برشلونة، التي أطلقت في العام 1995 والتي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنمية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية، من الصعب إيجاد أيّ إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إعلان برشلونة أو في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

في المجال الأكاديمي أيضا، لم تبد الأغلبية الساحقة من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المتخصصين في العلاقات الأورو-متوسطية اهتماما كبيرا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. حتى «الأثر الاجتماعي» للتكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي لم يلاحظه الكثير من الباحثين، مع أن بعضهم حذر في البداية من المخاطر والآثار السلبية المحتملة بالنسبة إلى دول جنوب المتوسط.

وهذا يثير الدهشة بالنظر إلى أنّ الأدبيات النظرية المحضة ألمحت دائما إلى أنّ التجارة الحرة «ليست حرة» [ليست مجانية]، بمعنى أن محرك عملية برشلونة يؤدي إلى «فوائد» فقط في حال تلبية شروط مسبقة محددة، وأنّ «المكاسب» تتوزع في كثير من الأحيان بطريقة غير متكافئة إلى حدّ كبير.

باختصار: لتبادل التحرير التجاريّ ثمن معيّن، يعرف أيضا بـ«تكاليف التكيف». الأثر

يهدف هذا التقرير في المقام الأول إلى الإجابة عن سؤالين: الأول، هل التطوّرات قبل وأثناء الربيع العربي، أو الثورات العربية، التي بدأت في تونس في نهاية عام 2010، أدّت إلى أيّ تغيير مفاهيمي في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المجاورة له جنوب البحر الأبيض المتوسط؟

السؤال الثاني، هل نتج عن هذه التطوّرات إعادة تركيز جديدة في النقاشات الأكاديمية بين الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع، والباحثين القانونيين، بشأن استكشاف الأثر الاجتماعي للتجارة الحرة والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي وكيف يؤثر ذلك على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين في دول جنوب المتوسط؟

من الضروري أولا توضيح بعض المفاهيم من أجل التمكن من استكشاف ما إذا كانت هذه القضايا جذبت الاهتمام في الأدبيات ذات العلاقة، ومدى هذا الاهتمام.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي سيسلط التقرير الضوء عليها بصورة عامة هي الحق في مستوى معيشي لائق (بما في ذلك الحقّ في الغذاء والسكن والماء) والحق في الحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم وأوضاع عمل عادلة وملائمة (بما في ذلك مدخولٌ عادل والحق في إنشاء نقابات والانضمام إليها إضافة إلى الحول على الضمان الاجتماعي والحياة العائليّة).

وبشكل أكثر تحديدا، سيكون تعريف الحقوق مستمدا من قائمة الحقوق المذكورة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمده الجمعية

الاجتماعي لتحرير التجارة يتعلق أساسا بالآثار المحتملة على الدخل، والعمالة، والأسعار، وعائدات الحكومة. ومن خلال هذه الأخيرة، على مستوى الفقر وأشكال عدم المساواة الأخرى.

وإضافة إلى التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأثر الاجتماعي لتحرير التبادل التجاري، يحاول التقرير أيضا استكشاف الوضع المتعلق بالتطورات الأخيرة في الأطر التعاقدية لهجرة مواطني دول جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي وظروف عملهم فيها. ويستكشف التقرير أيضا تقييم هذه الأوضاع في الأدبيات العلمية.

فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، سوف يغطي التقرير بشكل رئيسي جودة اندماج مهاجري دول جنوب المتوسط في أسواق العمل في دول الاتحاد الأوروبي، والفجوات المحتملة بين العمّال المهاجرين والمواطنين من ناحية الأجور، وخطر البطالة، وظروف العمل، بما في ذلك الحماية والضمان الاجتماعي.

في هذا السياق، ينبغي التأكيد على أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممتنعة حتى الآن عن التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم التي دخلت حيز التنفيذ في العام 2003. أمّا دول جنوب المتوسط فقد صادقت فيها على الاتفاقية كلّ من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وسورية، ولكن مع تحفظات على فقرات مختلفة. في حين لم يقدّم حتى الآن أيّ من الدول الأعضاء الثمانية والعشرين بالتصديق على هذه الاتفاقية.

2. التجارة والمعونة من أجل التنمية؟ سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ العام 1995

2.1 الشراكة الأوروبية-المتوسطية

2.1.1 النهج الإقليمي والتعاون المتعدد المجالات

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1995 أنشأت الدول الاثنتا عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واثنًا عشر دولة شريكة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ما سُمي الشراكة الأوروبية-المتوسطية. سعت هذه الشراكة إلى تجاوز المبادرات السابقة في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه «المتوسط» التي ركزت خلال العقود السابقة في المقام الأول على التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي مع دول جنوب المتوسط.

قام الإعلان بتوسيع المجالات التقليدية من خلال شراكة أمنية وسياسية (سميت السلّة الأولى)، وشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والبشرية (السلّة الثالثة). فكانت المرحّة الأولى التي تعتمد فيها الشراكة الأوروبية-المتوسطية نهجًا إقليميًا فعليًا. ولكن سرعان ما تحولت الشراكة الاقتصادية والمالية (السلّة الثانية) إلى ما صار يعرف بالمحرك الأساسي

لسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية. رغم أن إعلان برشلونة أكد في أهداف السلة الثانية على «خفض الهوة التنموية في المنطقة الأورو-متوسطية»، وعلى وجوب «سعي الشركاء إلى تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تنتج عن عملية التكيف»، خلا الإعلان من الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

شمل الأساس القانوني الذي ستقوم عليه العلاقات بين الطرفين في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، إبرام اتفاقيات ثنائية للتبادل التجاري الحرّ يتمّ التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي وكلّ بلد من جنوب البحر الأبيض المتوسط على حدة.

وبهدف تسهيل عملية تحرير التبادل التجاري والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول جنوب المتوسط، خصّص الاتحاد الأوروبي المزيد من الأموال من ميزانية الاتحاد بلغت حوالي تسعة مليارات يورو في فترة 1995-2006، لصرها من خلال برنامج الإجراءات المالية والتقنية لمرافقة إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، إضافة إلى قروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

ولكن سرعان ما تبين أن الأهداف الطموحة لسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطية صعبة التحقيق. وتراوحت أسباب ببطء التقدم في تحقيق الأهداف بين عملية السلام الراكدة في الشرق الأوسط، وحتى المشاكل الهيكلية لاتخاذ القرارات داخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، إضافة إلى غياب الإرادة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي لدى حكومات جنوب المتوسط.

وينبغي ألا ننسى مدى تعقيد العمليات المتمثلة في المفاوضات التجارية والمصالح المتضاربة التي لربما ساهمت في تأخير التوقيع على اتفاقيات الشراكة والمصادقة عليها بصورة نهائية. ونتيجة لذلك، لم يتحقق هدف إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية-

يركز هذا الجزء كثيرا على جوانب مختلفة من الهجرة و/أو العمال المهاجرين، في حين أن اتفاقيات الشراكة التي تم التوصل إليها في الآونة الأخيرة (مثل الاتفاقية مع مصر، المادة 68؛ والاتفاقية مع لبنان، المادة 68) تشير بصراحة إلى «منع الهجرة غير القانونية والسيطرة عليها» بما في ذلك الالتزام بإعادة قبول «المواطنين الموجودين بصورة غير قانونية على أراضي» إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والعكس بالعكس.

فيما يتعلق بحقوق الضمان الاجتماعي، تختلف اتفاقيات الشراكة اختلافا كبيرا من حيث المحتوى والامتداد. تنص اتفاقية الشراكة مع تونس والمغرب والجزائر على المساواة في المعاملة بين العاملين بشكل قانوني في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقائمة شاملة من المزايا، بما في ذلك إمكانية تراكم المستحقات التي تم الحصول عليها في دول مختلفة وإمكانية نقلها إلى بلدانهم الأصلية. أما اتفاقيات الشراكة مع بقية دول جنوب المتوسط فهي محدودة بشكل أكبر.

على سبيل المثال، اتفاقية الشراكة مع الأردن (المادة 109)، تشير فقط إلى إقامة «حوار» حول هذه القضايا. ونادرا ما تنطرق اتفاقيات الشراكة إلى معايير العمل. ولا توجد فيها أي إشارة واضحة إلى معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية. في أحسن الأحوال، يمكن اعتبار الالتزام باحترام حقوق الإنسان في المادة الثانية من اتفاقيات الشراكة، بحسب بعض المؤلفين^[1]، حلقة وصل مع قضايا العمل المشار إليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بتجارة البضائع، تدعو اتفاقيات الشراكة، من حيث الجوهر، إلى انفتاح غير متكافئ لأسواق دول جنوب المتوسط للمنافسة الأوروبية لأنها تسمح بوصول السلع الصناعية المعفاة من الرسوم الجمركية إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ السبعينيات. وبالتالي، تحسين وصول الصادرات الصناعية لدول جنوب

متوسطة «تراكمية» بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بحلول العام 2010. تم توقيع اتفاقيات مناطق تجارة حرة ثنائية مع كل من الجزائر ومصر وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، والسلطة الفلسطينية، وتونس. تمنح الاتفاقيات مهلة اثني عشر عاما كمرحلة انتقالية يتم خلالها إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدرج. أما الاتفاقيات المنفذة بالكامل بحلول العام 2016، فهي الموقعة مع تونس والمغرب والأردن وإسرائيل.

2.1.2 الهيكل الرئيسي لاتفاقيات الشراكة ومحتوياتها

علاوة على الشروط المتعلقة بأحكام التنافس، وخطط تطبيق إجراءات اندماج أعمق، تشبه معظم اتفاقيات الشراكة منطقة تجارة حرة ضحلة. بالنسبة إلى الهيكل العام لاتفاقية الشراكة، تتألف الاتفاقية من أحكام خاصة بجميع «سلال» الشراكة الأوروبية-المتوسطة. إجراءات السلّة الأولى مشمولة في العنوان الأول الذي يُعنى بشكل رئيسي بتوفير الإطار لإجراء حوار سياسي منتظم حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والتعاون في مجالات مختلفة.

وتنص المادة الثانية على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعريفها بأنها «عناصر أساسية» للمعاهدات. أحكام اتفاقيات الشراكة بشأن التعاون في إطار السلّتين الثالثة والرابعة، تشكل جزءا من الأحكام المنصوص عليها في العنوانين السابع والثامن، رغم أن السلّة الرابعة بدأ العمل بها في العام 2005 (العنوان السادس في معظم اتفاقيات الشراكة الأخرى).

فيما يتعلق بالسلع الزراعية «الحساسة». في البداية، رفضت لجنة الزراعة في البرلمان الأوروبي في شهر تموز (يوليو) 2011 بروتوكولا جديدا مع المغرب. ولكن في المحاولة الثانية، وافق البرلمان عليه، مشددا على الدعوة إلى مراقبة شديدة للحصص المتفق عليها في البروتوكول.

حقوق تأسيس تجارة السلع والخدمات المذكورة في معظم اتفاقيات الشراكة كهدف مستقبلي، مع أن المعاهدات بين دول جنوب المتوسط والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تؤكد على التزامات الشركاء المترتبة على (الاتفاقية العامة للخدمات التجارية). التزم الأردن في اتفاقية الشراكة معه التعامل المستثمرين الأوروبيين معاملة المواطن أو الدولة الأولى بالرعاية -أيما أفضل - مع بعض الاستثناءات، من بينها، ما يتعلق بقطاعات مخصصة للاحتكار الحكومي و/أو يتطلب الحد الأدنى من الملكية المحلية.

ورغم أن اجتماع وزراء التجارة في الدول الأوروبية-المتوسطية عام 2003 وافق على تمديد التجارة الحرة للخدمات، وأن المفاوضات الثنائية حول هذه القضايا بدأت في العام 2008 مع المغرب ومصر وتونس وإسرائيل، إلا أن التقارير تذكر أنها لم تحقق أي تقدم. فمنذ أيار (مايو) 2016 تمّ إما تعليقها أو الاتفاق على أن تصبح جزءا من المفاوضات حول منطقة تجارية حرة عميقة وشاملة.

وفيما يتعلق بآليات تسوية النزاعات، فإن معظم اتفاقيات الشراكة تشمل أحكاما موجزة وغامضة نوعا ما. وفي أعقاب صدور قرار من المجلس الأوروبي في العام 2006، أجزت المفوضية الأوروبية مفاوضات أكثر تفصيلا مع بعض دول جنوب المتوسط حول آليات تسوية المنازعات كجزء من بروتوكولات منفصلة مع بعض دول جنوب المتوسط، من بينها تونس ولبنان والأردن والمغرب ومصر. أما المفاوضات مع الجزائر وفلسطين فهي معلقة حاليا.

المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي يمكن توقعه فقط في حال تنفيذ إجراءات إضافية لتعميق الاندماج الهادف إلى تخفيف القيود «خلف الحدود». التحضيرات للمفاوضات بشأن تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية في قطاعات محدّدة بدأت ببطء مع تونس والأردن والمغرب.

أما إسرائيل فتمكّنت من التوصل إلى اتفاقية تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية في قطاع الأدوية. إضافة إلى مفاوضات تمهيدية حول هذا النوع من الاتفاقيات، توصل المغرب مع المفوضية الأوروبية إلى اتفاقية بشأن المؤشرات الجغرافية. في المجمل، تشمل جميع اتفاقيات الشراكة بندا يتعلق بحقوق الملكية الفكرية الذي ينص على حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية.

وفيما يتعلق بالسلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة ومصائد الأسماك، تقدم اتفاقيات الشراكة تنازلات بشأن مواد مختارة، غالبا ما يكون ذلك على شكل تعرفة مخفضة، أو بدون تعرفة، مع حصص تعرفة، وأسعار دخول هذه المواد، و/أو قيود موسمية. البروتوكولات الزراعية المرفقة باتفاقيات الشراكة تدعو إلى التحرير التدريجي المتزايد على أساس بروتوكولات جديدة يتم التفاوض حولها كل ثلاث أو خمس سنوات.

البروتوكولات المحدثة المتعلقة بالزراعة ومصائد الأسماك تم توقيعها كنوع من المتابعة لاتفاقيات الشراكة في حالات الأردن (2005)، مصر (2008)، وإسرائيل (2008)، والمغرب (الزراعة: 2009، ومصائد الأسماك: 2006 و2013). أما المفاوضات مع تونس على تفضيلات زراعية جديدة فقد تم إدراجها ضمن مفاوضات على منطقة تجارية حرة عميقة وشاملة. ولكن البروتوكولات الجديدة تُبقي على المبدأ الأساسي المتمثل في «التحرير التدريجي»، ولا ترقى إلى مستوى تقديم تفضيلات جوهرية جديدة، وخاصة

11.2 مليار يورو، إضافة إلى قروض بنسب فوائد مخفضة، حجمها مشابه لحجم القروض التي يديرها بنك الاستثمار الأوروبي.

تمّ ذكر تخصيص الأموال ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة و«الحصة في السوق الداخلية» كفرصة محتملة. ولكن لم تحدّد الوثائق الخاصة بهذه الآلية التغطية المقدّمة، والتي من المفترض أن تقوم على مبدئين: «الثنائية التفاضلية» و«المشروطية الإيجابية» في حين أنّ تعريف أجندات الإصلاح مستوحى من «الملكية المشتركة». وبدأ من حيث الجوهر أن أول مبدئين تحديدا اقترضا من عملية توسيع الاتحاد الأوروبي.

وفقا لذلك، وبالمقارنة مع الشراكة الأورو-متوسطة، من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبي سعت إلى المزيد من تحرير التبادل التجاريّ والتحول الاقتصادي للسوق عن طريق المواءمة التشريعية والتنظيمية مع الاتحاد الأوروبي ولكن دون تقديم العضوية الكاملة لشركائها. ليس من المستغرب أن هذا النهج من «التوسع الخفيف» لم يوفّر إطارا ملامًا أو آلية يمكن أن تساعد على معالجة العديد من المشاكل أو العقبات التي تعيق التنفيذ السليم للشراكة الأورو-متوسطة.

ولمفاقمة الأمور، ضغطت سياسة الجوار الأوروبي على زر التراجع النهائي في البعد الإقليمي للشراكة الأورو-متوسطة، الذي كان ضعيفا منذ البداية. ولكن بالمقارنة مع إعلان برشلونة، تتضمن ورقة استراتيجية سياسة الجوار الأوروبي للعام 2004 وخطط العمل التي تم التفاوض حولها في السنوات التالية، إشارات إلى قضايا مختلفة من بينها المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، ومعايير معاملة العمال، والحقوق النقابية، وظروف العمل، وهدف «تعزيز الحوار والتعاون على المستوى الاجتماعي. رغم ذلك، مرّت بضع سنوات قبل عقد أول مؤتمر وزاري أورو-متوسطي حول التوظيف والعمال، وكان ذلك في المغرب في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2008.

على خلفية توسيع نطاق عمل الاتحاد الأوروبي في العام 2004، أطلق الاتحاد مع سياسة الجوار الأوروبي مبادرة سياسة خارجية جديدة استهدفت في البداية الدول الشرقية المجاورة له. ولكن بعد ذلك بوقت قصير، تم توسيع سياسة الجوار الأوروبي لتشمل دول الجوار الجنوبي أيضا، مع استمرار العمل بالشراكة الأورو-متوسطة جنبا إلى جنب مع سياسة الجوار الأوروبي. كان الهدف الرئيسي من سياسة الجوار الأوروبي في ذلك الحين تعزيز الازدهار والأمن والاستقرار في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي وذلك «لمنع ظهور خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسّع وجيرانه».

تطال سياسة الجوار الأوروبي العلاقات التعاقدية مع الاتحاد الأوروبي، وفي حالة دول الجوار الأوروبي في الجنوب تتطلّب التوصل إلى اتفاقيات شراكة. وفقا لذلك، فإنّ مصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب وتونس حاليا أعضاء في سياسة الجوار الأوروبي. ويتم تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي في المقام الأول عن طريق ما يسمى خطط العمل.

ومن المتوقع لهذه الخطط أن تسفر عن أجندات للإصلاح والتعاون «مناسبة لكل دولة» في مجالات مثل الحوار السياسي والتجارة والسوق والإصلاح التنظيمي أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى التعاون في الشؤون القضائية الداخلية أو في مجالات النقل والطاقة والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر اتفاقيات الشراكة وثائق مرجعية للتعاون المالي المقدّم من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المجاورة له في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة. وتم التوصل إلى اتفاقيات شراكة منذ العام 2004 مع كلّ من مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسلطة الفلسطينية. خلال فترة 2007-2013 خصّص الاتحاد الأوروبي ميزانية لمنح في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة تبلغ قيمتها

2.3 الاتحاد من أجل المتوسط

في العام 2008، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة أخرى، بمثابة ردّة فعل على فكرة وضعها على الأجندة الرئيس الفرنسي السابق نيكولاس ساركوزي، في حملته الانتخابية، وقد أثارت جدلا كبيرا، وخاصة بين فرنسا وألمانيا. ولكن المفوضية الأوروبية أعلنت أن الاتحاد من أجل المتوسط هو إعادة إطلاق لعملية برشلونة، ولكن بأدوات مختلفة، وفي إطار مؤسسي مختلف مقارنة بالشراكة الأورو-متوسطية.

والهدف الرئيسي من الاتحاد من أجل المتوسط هو تشجيع التعاون الإقليمي والاندماج من خلال تنفيذ مشاريع إقليمية و«توفير منصة لبناء التوافق في الآراء»^[2]. والعديد من المشاريع التي طرحت مع إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط لم يعكس أفكارا جديدة حقا، بل أخذ بشكل من الأشكال من مبادرات طرحتها المفوضية الأوروبية وجهات فاعلة أخرى في السنوات السابقة.

يمكن القول إن الاتحاد من أجل المتوسط وُدد على الأقل «دينامية جديدة» في مسألة إنشاء «بعد اجتماعي حقيقي» للشراكة الأورو-متوسطية^[3]. أصدر مؤتمر العمالة الأورو-متوسطية الأولى «إطار أعمال» لتحقيق هذا الهدف^[4]. تمّ في إطار الاتحاد من أجل المتوسط تشكيل الفريق العامل الرفيع المستوى بشأن العمالة والعمّال، ويحضّر الفريق حاليا لعقد مؤتمر العمالة الأورو-متوسطية الثالث في العام الجاري 2016 في الأردن. واعتبر تشغيل الشباب وخلق فرص عمل أحد الأولويات الأساسية للاتحاد من أجل المتوسط في إطار ما سمي «المبادرة المتوسطية للوظائف»^[5].

2.4 سياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطة بعد الثورات العربية

2.4.1 سياسة الجوار الأوروبي للعام 2011: «استجابة جديدة لجوار متغير»؟

وعلى الصعيد الاقتصادي، حددت استراتيجية سياسة الجوار الأوروبي الجديدة «التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة» كهدف رئيسي على أساس دعم «نمو جامع أكبر» و«تنمية الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم، واستحداث فرص عمل». ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عرضت استراتيجية سياسة الجوار الأوروبي ثلاثة «حوافر جديدة» تبدأ بحرف ميم: وهي: «مزيد من المال»؛ و«مزيد من الأسواق»؛ و«مزيد من التنقل»^[10].

وارتبطت هذه الحوافر بشرط على الدول الشريكة اقتصر مبدأ المزيد مقابل المزيد، الذي بدا أنه يبنى على، أو يعزز، مبدأ سياسة الجوار الأوروبي لعام 2004 الذي عرف بالعلاقة الثنائية التفاضلية. ورغم تكرار ما ورد في سياسة الجوار الأوروبي للعام 2004، بشكل أو بآخر، بشأن خلق وظائف ومكافحة الفقر والمساواة بين الجنسين وتعزيز الحوار مع المجتمع المدني، ظلت استراتيجية سياسة الجوار الأوروبية للعام 2011 «مغلقة بالوصفات القديمة المتمثلة في التبادل التجاري الحرّ جارة وتحرير الاقتصاد»^[11].

2.4.2 المال: التعاون المالي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

فيما يتعلق بمبدأ «المزيد من المال» وعدت استراتيجية سياسة الجوار الأوروبي للعام 2011 ب«إعادة التركيز واستهداف أموال منظورة ومبرمجة ضمن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة» وتوفير مبالغ إضافية قيمتها أكثر من مليار يورو للسنوات 2011-2013 علاوة على الأموال الأصلية المخصصة في سياق الآلية الأوروبية للجوار والشراكة البالغة 5.7 مليار يورو للفترة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، هدفت الاستراتيجية إلى «حشد

وضع الربيع العربيّ الاتحاد الأوروبي أمام «أنقاض سياساته» تجاه شركائه المتوسطيين^[6]. وقام المراقبون السياسيون والباحثون والأناس العاديون إلى توجيه النقد للاتحاد الأوروبي ولومه على مفاقمة الأوضاع في دول جنوب المتوسط بدلا من المساعدة على حل مشاكلها الاجتماعية-الاقتصادية العديدة التي تضافرت مع حكم استبدادي وقمع واسع النطاق، معتبرين أنها أسباب مهمة قادت إلى حصول المظاهرات^[7].

ولم يقتصر الأمر على تركيز الاتحاد الأوروبي على تحرير التبادل التجاري، فقد اتهم كثيرون ممثلي الاتحاد بالتعاون مع الأنظمة الاستبدادية في دول جنوب المتوسط لخدمة مصالح الاتحاد في مجالات من قبيل محاربة الإرهاب و«كبح جماح» الهجرة غير النظامية^[8]. وفي محاولة للرد على الأحداث في العالم العربي، اقترحت المفوضية الأوروبية أخيرا مراجعة جديدة، أو جديدة إلى حد ما، لسياسة الجوار الأوروبي والشراكة الأوروبية-المتوسطة في ربيع 2011. ووفقا لما سمي «استجابة جديدة لجوار متغير» ركزت الجهود المستقبلية في المقام الأول على كيفية دعم «ديمقراطية عميقة ومستدامة» في دول جنوب المتوسط وتأسيس «شراكة مع المجتمعات» من خلال سبل مختلفة من بينها دعم منظمات المجتمع المدني، والحوار حول حقوق الإنسان^[9].

فرص عمل»^[14]. سمح مجلس أوروبا للمفوضية الأوروبية ببدء مفاوضات ثنائية حول مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة مع مصر والأردن والمغرب وتونس في أواخر العام 2011. بدأت المفاوضات مع المغرب في ربيع 2013، ولكن في منتصف العام 2014، طلبت الحكومة المغربية وقف المفاوضات مؤقتاً. فقد أرادت أولاً أن تجري تقييمات للتأثير المحتمل لإنشاء منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة على الاقتصاد المغربي. علماً أنّ المغرب قد أوقف في شباط (فبراير) 2016 كافة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بعد أن أصدرت المحكمة العامة قراراً يبطل جزئياً البروتوكول الزراعي الجديد الذي وقّعه المغرب مع الاتحاد الأوروبي.

بدأت المفاوضات مع تونس بشأن إقامة منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015. وجرت محادثات استكشافية مع مصر في العام 2012، تلاها «حوار» حول إقامة منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة في حزيران (يونيو) عام 2013. ولكن المفاوضات توقفت بعد فترة وجيزة. وفي حالة الأردن، بدأت «عملية تحضيرية» لبدء المفاوضات حول إنشاء منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة في شهر آذار (مارس) 2012.

تعتبر مناطق التجارة الحرة العميقة «شاملة» بمعنى أنها تشمل بالإضافة إلى تجارة السلع قطاعات أخرى مثل الخدمات، والاستثمار، ومشتريات الحكومات. بالإضافة إلى ذلك، تحاول منطقة التجارة الحرة العميقة الشاملة الوصول إلى مستوى «أعمق» أو «تكامل سياسي» إذ تزيل القيود «وراء الحدود»، عن طريق عملية تنظيمية. الفرق الأهم بين منطقة تجارة حرة «عادية» ذات صلة بمنظمة التجارة العالمية + (والمناطق التي وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات بشأنها في السنوات الأخيرة مع دول خارج الجوار الأوروبي)، وبين منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة، هو أن النوع الثاني يشترط على الشرك تبنى تشريعات الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجالات مثل المعايير التقنية والصحية وإجراءات الصحة النباتية.

تعزيز الميزانية من مصادر مختلفة» ملمحة في المقام الأول إلى محفظة القروض المعززة التي سيقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، وتوسيع تفويض البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية لتشمل دول جنوب المتوسط^[12].

في العام 2014، تم استبدال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بالآلية الأوروبية للجوار كإطار قانوني جديد يوجه التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي وأعضاء سياسة الجوار الأوروبي. تبلغ الميزانية المخصصة لآلية الجوار الأوروبي 15.4 مليار يورو للسنوات 2014-2020، ومن المتوقع أن يتم صرفها في المقام الأول من خلال البرامج الثنائية إلى جانب إجراءات التعاون عبر الحدود مع دول متعددة.

أحد المبادئ الأساسية يتجسد في «المشروطة القائمة على الحوافز» («المزيد مقابل المزيد»)، ويستند التمويل عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف العامة للآلية الأوروبية للجوار تذكر أيضاً احترام حقوق الإنسان. ولكن يبدو أن هذه العلاقة الثنائية التفاضلية المعززة لكل من إطار التمويل الجديد والمفاوضات حول إقامة مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة قد تؤدي إلى «تفتيت التقارب بين منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، و»تسيير سياسة الجوار الأوروبي وفق سرعات مختلفة»^[13].

2.4.3 السوق: الهيكل الرئيسي ومحتويات مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة

تشدد مبادرة «المزيد من الأسواق» بشكل رئيسي على التوصل المحتمل لاتفاق على منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة، تعتبر «المفتاح للتطور الاقتصادي المستديم وتوفير

وعلاوة على المفاوضات الطويلة والمرهقة، والتضحية بحرية التحكّم بالسياسات، فإن هذه الإجراءات تحتاج إلى وقت طويل للتنفيذ، ومن المتوقع أيضا أن تؤدي إلى تكبيد الدولة الشريكة تكاليف باهظة. على ضوء ذلك، السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: ما هي الفوائد المتوقعة التي تُعري دولا كالمغرب وتونس للتوقيع على اتفاقية من هذا القبيل؟

من المحتمل أن تكون دول جنوب المتوسط مهتمة بوصول أفضل إلى الأسواق الأوروبية من خلال تسهيلات أكبر للمنتجات الزراعية، وتبسيط أحكام بلد المنشأ، وإزالة العقبات غير الجمركية الأخرى المفروضة على السلع الزراعية المصنعة إضافة إلى حركة العمال، أو بعبارة موجزة الحصول على معاملة تفضيلية، أو على الأقل تسهيل التجارة في المجالات التي يكون المفاوضون الأوروبيون فيها الأكثر تمنا عادة.

ولكنّ احتمالات استيعاب الاتحاد الأوروبي لتطلّعات دول جنوب المتوسط أسوأ من حالات دول الشركاء الشرقيين، أو شركاء الاتحاد الأوروبي خارج الجوار الأوروبي. بالنسبة إلى دول الشركاء الشرقيين، تقدم منطقة التجارة الحرة العميقة الشاملة وصولا جديدا بارزا إلى الأسواق لأنها تمثل أول اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، لدى دول الشركاء الشرقيين فرصة، ولو في المستقبل البعيد، لتصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعطي التقارب التشريعي منظورا مختلفا إلى حدّ ما. أمّا بالنسبة إلى التحرير المؤقت لحركة العمال (وضع الخدمات الرابع)، يجب ألا يستثمر المرء الكثير من الأمل في العروض التي طرحها الاتحاد الأوروبي في إطار إنشاء مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة لأنه من المتوقع أن تكون المفاوضات بشأنها جزءا من شراكات التنقل^[15].

كما تغطّي بنود تقارب اللوائح التنظيمية حقوق الملكية الفكرية. في اتفاقية منطقة

التجارة الحرة العميقة والشاملة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي هناك فصل مستقل يبدو أنه يعكس من حيث الجوهر اعتماد أحكام الاتحاد الأوروبي بصورة منسجمة مع توجهات الاتحاد ذات الصلة. ويعتقد بعض الكتاب أنّ مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة القائمة مع دول جنوب المتوسط لن تكون على الأرجح نسخة عن الاتفاقيات المتعلقة بالشراكة مع دول أوروبا الشرقية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها، بل قد تتضمن أجزاء منها^[16].

وفيما يتعلق بالتنقل ومعاملة العمّال المهاجرين، تؤكد منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي على منح العامل المهاجر معاملة المواطن. إضافة إلى ذلك، الفقرات ذات الصلة في هذا القسم تشير بشكل رئيسي إلى ترتيبات تمّ التفاوض حولها بين الطرفين في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بإعادة القبول وتسهيل منح التأشيرات.

بشكل عامّ، حقوق العمّال المذكورة في الفصل 21 المتعلق بالتعاون في مجالات التوظيف والسياسة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وفي الفصل 13 وعنوانه التجارة والتنمية المستدامة. الأحكام الواردة في الفصل 13 غامضة إلى حدّ ما، وهي تذكر الاتفاقيات الدولية بما في ذلك الإعلان الوزاري الصادر عام 2006 عن مجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة المعنيّ بالعمالة والعمل اللائق، وفي الوقت عينه يؤكّد على حقّ الطرفين في وضع نظام خاص بكلّ منهما.

بالنسبة إلى النقطة الأخيرة، إنّ الطرفين «سوف يضمنان أن تشريعاتهما توفّر مستويات عالية من الحماية للعمّال والبيئة». ولتحقيق هذا الهدف، على أوكرانيا «أن تقرّب قوانينها ولوائحها التنظيمية وممارساتها الإدارية من التشريعات المطبّقة في الاتحاد الأوروبي». ولكن الأصوات الناقدة تؤكد أن آليات التطبيق المتعلّقة بأحكام هذا الفصل ضعيفة^[17].

شركات التنقل وذلك من خلال تعاون ثنائي ينشأ عن إعلان هذه الشراكة^[18].

شركات التنقل الموقعة مع دول جنوب المتوسط تشبه كثيرا «الركائز» الرئيسية للنهج العالمي للهجرة والتنقل الذي اعتمد في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2011. الركائز أو «الأولويات التشغيلية» وأدوات التنفيذ تتكوّن من إجراءات لتسهيل الهجرة القانونية، والسيطرة على الهجرة غير المنظمة، من أجل تحسين الحماية الدولية وتعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية.

ويبدو أن اهتمام الاتحاد الأوروبي الأول هو حثّ الدول الأخرى خارجه على توقيع اتفاقية إعادة دخول مقابل الإعفاء عن تأشيرات السفر. وتظهر كافة شركات التنقل أنّ الرابط بين النقطتين التي تركّز عليهما هذه الاتفاقية مغلّف وفقا لعملية تعاون دولية تُعنى بمعظمها في الواقع، بأمن الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

التنازلات الأوروبية في مجال الهجرة العمالية القانونية تعادل المساعدة المالية التي قدّمها الاتحاد الأوروبي كـ«ورقة مساومة» للتوقيع على اتفاقيات إعادة القبول المنتظرة منذ زمن طويل. يصبح هذا النهج مشكوكا فيه عندما تؤخذ في الحسبان اتفاقيات إعادة الدخول «الجديدة» التي تريد المفوضية الأوروبية التوقيع عليها مع دول جنوب المتوسط نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن الاتفاقيات تلزم «الدولة المعنية» ليس بإعادة دخول مواطنيها فحسب، بل ودخول مواطني دول ثالثة أخرى، أو عديمي الجنسية، كانوا قد دخلوا أراضي الاتحاد الأوروبي بصورة غير قانونية، أو وُجدوا أو أقاموا في الدول التي تطلب إعادة الدخول من دول ثالثة»^[19].

كذلك، إنّ تسهيلات التأشيرات في إطار شركات تنقل مع دول جنوب المتوسط تستهدف في المقام الأول مجموعات معينة مثل المهنيين والعلماء والطلاب، ومن المؤكد أنّه

فالفصل 21، بالمقارنة، يضمّ أهدافا محددة لتحقيقها، فيما يتعلق بالتعاون في مجالات التوظيف، والحماية الاجتماعية، وتكافؤ الفرص للجميع، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وإشراك المجتمع المدني وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2.4.4 التنقل: إطار ومحتويات شركات التنقل

يرتبط «المزيد من التنقل» «بالهجرة» في استراتيجية الجوار الأوروبي للعام 2011، بمعنى كيفية «إدارة» الهجرة أو التحكم بها على أفضل وجه. لعبت الهجرة دائما دورا في العلاقات الأورو-متوسطية. شركات التنقل دخلت النقاش أول مرة ضمن الإعلان الصادر في العام 2007 عن المفوضية الأوروبية حول «الهجرة الدائرية وشركات التنقل» كجزء من «تعميم حول شركات الهجرة والتنقل» (2005).

وتمّ التفاوض على شركات التنقل والتوقيع عليها منذ ذلك الحين مع المغرب (2013) وتونس (2014) والأردن (2014). أما مصر فقد أدرجت في سياسة الجوار الأوروبي للعام 2011 كدولة متجهة إلى التوصل إلى شراكة تنقل. وقد ذكر أنها رفضت طلبات الاتحاد الأوروبي لبدء حوار منظم حول الهجرة والتنقل والأمن كشرط مسبق للشروع في مفاوضات لاحقة حول شراكة تنقل. وبدأ حوار منظم مع لبنان في أواخر العام 2014؛ بينما الجزائر لم تدخل قط في حوار حول الهجرة والتنقل مع الاتحاد الأوروبي حتى الآن.

شركات التنقل هي عبارة عن اتفاقيات غير ملزمة، أو بالأحرى إعلانات سياسية موقّعة من المفوضية الأوروبية بالنيابة عن الدول الأعضاء فيها، مع بلد ثالث. إلا أنّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي المهتمّة «بالمشاركة» هي الوحيدة المعنية بتطبيق

جديدا لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، يحاول أن يظهر «الفوائد المتبادلة» من الهجرة (النظامية) بالتوافق مع «الهموم الأمنية» للاتحاد الأوروبي و/أو هموم الاتحاد الأوروبي المشتركة مع شركائه في منطقة المتوسط المتعلقة بالهجرة غير النظامية.

وأخيرا، هناك نقاش مثير للجدل في الأدبيات بشأن ما يسمى «المكاسب الثلاثة» للهجرة الدائرية لكل من المهاجرين، والدول المرسله للمهاجرين، والدول المستضيفة لهم، ما يمثل موضوع النقاش المركزي في خطاب الاتحاد الأوروبي. ولكن الكثير من المراقبين لا يجدون فيه، بحسب المفهوم المعتمد، سوى اسم جديد لحكاية قديمة هي الهجرة المؤقتة.

تبرز الحاجة إليها لتوفير سبل جمع شمل الأسرة ومسار للفئات المهنية الأخرى، مثل الموظفين الموسمين و/أو ذوي المهارات المتدنية، القادمين للعمل في الاتحاد الأوروبي ضمن حماية قانونية أفضل^[20].

وعلاوة على ذلك، لا يجوز الخلط بين اتفاقيات تسهيل التأشيرات، ونظم الإعفاء من التأشيرات ضمن خطط عمل تحرير التأشيرات. لو أخذنا كمثال اتفاقيات تسهيل التأشيرات مع دول شريكة في أوروبا الشرقية في السنوات الأخيرة، سنجد أن هذه الاتفاقيات تقتصر على تبسيط الإجراءات البيروقراطية لإصدار التأشيرات، وللإقامة لفترة قصيرة في أوروبا.

باختصار، شركات التنقل الموقّعة حتى الآن مع دول جنوب المتوسط تفرض «عبئا ثقيلا على دول البحر الأبيض المتوسط من ناحية إعادة الدخول، وإدارة ومراقبة الحدود والهجرة» ... في حين أنها «تقدّم القليل من ناحية تسهيل هجرة العمّال»^[21].

الإجراءات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومعاملة المهاجرين من دول جنوب المتوسط المقيمين في الاتحاد الأوروبي مذكورة بإيجاز في اتفاقيتي الشراكة مع المغرب وتونس، وتقتصر على قضية تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي. شراكة التنقل مع الأردن لا تتضمن أيًا من هذه القضايا. هناك حاجة ماسة لسياسة هجرة أوروبية حقيقية بشأن العمّال، بدلا من النهج الحالي الانتقائي للغاية، الذي تحرّكه بشكل رئيسي المخاوف الأمنية لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي^[22].

وهناك شك في أن سعيّ الاتحاد الأوروبي إلى نقل إدارة الهجرة والحدود إلى دول ثالثة خارج الاتحاد مرتبط بالعلاقة بين الهجرة والتنمية التي أكد عليها النهج العالمي للهجرة والتنقل في العام 2011. منذ بضع سنوات، أصبحت هذه العلاقة إطارا إضافيا

2.5 سياسة الجوار الأوروبي للعام 2015: الاستقرار وإدارة الأزمات

المغرب وتونس. بالنسبة إلى بقية الدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبي، هناك «بدائل جذابة وواقعية لتعزيز التكامل» مقترحة، وتشمل التفاوض على اتفاقيات تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية.

وأخيرا، فيما يتعلق بـ«البعد الإقليمي»، فإن سياسة الجوار للعام 2015 ترى فرصا لتعزيزها من خلال وسائل مختلفة منها التعاون داخل الإقليم، و«أطر موضوعية» قد «تشارك فيها جهات فاعلة إقليمية خارج الجوار».

أما الاتحاد من أجل المتوسط فيبدو أنه يلعب دورا ثانويا في أفضل الأحوال. إذن، من حيث الجوهر، مراجعة سياسة الجوار الأوروبي للعام 2015 لا ترقى إلى مستوى ما يمكن وصفه بمراجعة حقيقية، أو إعادة تشكيل لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المجاورة له^[23].

بعد عملية مراجعة ومشاورات كثيرة مع أصحاب مصلحة مختلفين، بينهم مؤسسات غير حكومية، طرحت المفوضية الأوروبية في أواخر العام 2015 تحديثا آخر لسياسة الجوار الأوروبي وأهدافه وأدواته الرئيسية. أعلنت مراجعة سياسة الجوار الأوروبي للعام 2015 أن أهم أهدافها هو تحقيق الاستقرار في مجالات عدة من بينها مكافحة الإرهاب، والفقر، وتوفير فرص عمل للشباب، والهجرة، واللجوء.

لذلك، تقترح سياسة الجوار الأوروبي للعام 2015 تركيز التعاون على مجالات مختلفة من بينها الأمن والهجرة والتنقل إضافة إلى «التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار» مع الإشارة إلى النمو الجامع والتنمية الاجتماعية. تتبنى سياسة الجوار الأوروبي للعام 2015 قضية التمايز والملكية المتبادلة باعتبارهما مفهومين أساسيين يوجهان التعاون المستقبلي مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي.

ومع أن قضية التمايز ظهرت بشكل بارز في استراتيجيات سياسة الجوار الأوروبي السابقة، إلا أن سياسة الجوار الأوروبي للعام 2015 تعترف أنه: «لا يطمح جميع الشركاء إلى أحكام ومعايير الاتحاد الأوروبي». ولكن مدى التمايز لا يتجاوز التمييز بين «نادي مناطق التجارة الحرة العميقة الشاملة» والدول الأخرى غير «الراغبة» أو غير «المستعدة» للالتزام بعملية التوافق الطويلة والمكلفة الهادفة إلى التوافق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة لذلك، تعود سياسة الجوار للعام 2015 إلى مظلة ما سمي «التوسع الخفيف» لسياسة العام 2011، ولكن خلاصتها فيما يتعلق بدول جنوب المتوسط، تقتصر على

3. تطوّر العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

3.1 فرص ومخاطر ثنائية المركز والفروع

بالتالي، «الفوائد» التي تعني إمكانية وصول أفضل للشركاء في منطقة التجارة الحرة إلى الأسواق، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدات التقنية والمالية تقابلها تكاليف باهظة للتكيف. ويفاقم الأمر أنّ التأثيرات السلبية يمكن أن تؤدي إلى انحسار الصناعة، خاصة مع تحديد آثار التكامل المحتملة. يبدو أنه لا مفر من أن يقود التكامل الإقليمي إلى تجميع النشاط الاقتصادي في مراكز صناعية في الشمال. هذه المخاطر يتوقع أن تكون كبيرة في حال تمّ توقيع اتفاقيات ثنائية وفق نموذج المركز والفروع، أو بعبارة أخرى، عندما لا يشمل التحرير التجارة بين الفروع.

في نظام المركز والفروع سيحصل الأعضاء من تحرير التجارة على دخل جماعي أقل منه من منطقة تجارية حرة حقيقية، ويحصل المركز على حصة أكبر من الدخل الجماعي الأصغر. إلا أنّ الفروع تكون عرضة لفقدان بعض المزايا، من بينها خطر تحويل التجارة والاستثمار، وآثارها التهميشية على الفروع. السبب هو أنّ الشركات الموجودة في المركز تتمتع بامتيازات «إضافية» مقارنة بالشركات التي تعمل في الفروع. وتشمل الامتيازات قبل كل شيء تمتع المركز بوصول معفى من الضرائب إلى جميع الأسواق في الفروع، في حين أن صادرات الشركات الموجودة في الفروع تظل تواجه قيودا على وصولها إلى أسواق الفروع الأخرى.

ثانيا، الشركات الموجودة في المركز فقط تتمتع بفوائد الواردات المعفاة من الضريبة من كافة الفروع. ثالثا، قيمة رسوم الدولة الأولى بالرعاية التي تفرضها دولة المركز على الواردات القادمة من دول ثالثة أخرى أقل في كثير من الحالات من دول الفروع. بالإضافة إلى ذلك، هناك أهمية لقواعد المنشأ المتفق عليها في إطار مناطق التجارة الحرة الثنائية بين دولة المركز ودول الفروع. مع تضافر كل هذه العوامل أو الامتيازات، إنّ مزايا تكلفة الإنتاج المحتملة في الفروع قد تتآكل بالكامل، ونتيجة لذلك تتآكل مقدرتها على جذب استثمارات^[24].

قد تقدم منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي عددا من الفوائد، من الناحية النظرية، للدول الأعضاء فيها، نظرا للوفاء بشروط عدة مسبقة. وتشمل هذه الفوائد نشوء التبادل التجاري وتخصصه، واقتصادات واسعة، وزيادة المنافسة والكفاءة، إضافة إلى تحفيز الاستثمار، ونقل التكنولوجيا وآثار التعلم، إلى جانب ما يُعرّف بالآثار «غير التقليدية» التي تشمل تأمين الوصول إلى السوق وتثبيت الإصلاح الاقتصادي.

ولكن معظم الفوائد وخاصة الآثار الدينامية، لا يمكن أن تتبلور وفي حال العكس، حصل ذلك على المدى المتوسط أو الطويل فحسب، إذ تكاليف التكيف تنفق على المدى القصير بصورة رئيسية، أو في المرحلة الأولى من التكامل. بالإضافة إلى الخسائر المحتملة في الدخل وفرص العمل في هذه المجالات من الاقتصاد، حيث لا تستطيع الشركات المحلية احتمال زيادة التنافس، يبرز تأثير سلبي آخر مرتبط بفقدان عائدات الرسوم الجمركية.

وبحسب حجمها، فإنها قد تجبر الحكومات على زيادة الضرائب أو استحداث أشكال أخرى للدخل قد لا تكون متوفرة بسهولة، الأمر الذي يرفع العجز في الموازنات الحكومية.

3.2 تجارة البضائع بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي

دول جنوب المتوسط إلى الدول الأخرى مُوا أكبر منذ بداية العام 2000. لذلك، انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي كوجهة لسلع دول جنوب المتوسط حتى في تونس والمغرب. وبالنسبة لدول المغرب العربي، لا يزال الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز. ونتيجة لذلك، فهي لا تزال معتمدة كثيرا على سوق الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعرضها لخطر الصدمات الخارجية. أمّا بالنسبة إلى المصدرين المصريين، فقد سوق الاتحاد الأوروبي جاذبيته على ما يبدو في السنوات الأخيرة. وفي حالتي لبنان والأردن لم يكن لسوق الاتحاد الأوروبي دور كبير^[27].

واردات دول جنوب المتوسط من الاتحاد الأوروبي زادت بشكل كبير، وبحجم أكبر من الصادرات في السنوات الأخيرة بسبب إزالة الرسوم الجمركية عن السلع الأوروبية في إطار اتفاقيات الشراكة. وبناء على ذلك، فإن معظم دول جنوب المتوسط باستثناء الجزائر سجلت عجزا متزايدا في الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي. ورغم تزايد حجم الواردات، فإن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي واردات دول جنوب المتوسط إما بقيت كما كانت أو حتى انخفضت كما هي الحال بالنسبة إلى المغرب وتونس.

بعبارة موجزة، يبدو أن الاتحاد يتراجع باستمرار في جواره الجنوبي لصالح «شركاء» آخرين خارجيين، من بينهم شركاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن الشركاء الآخرين الأهم هم الدول الآسيوية والولايات المتحدة ومجموعة دول بريكس^[28]. وعلاوة على ذلك، حصة السلع الصناعية والزراعية من دول جنوب المتوسط في سوق الاتحاد الأوروبي لا تزال منذ سنوات ثابتة تقريبا. ولكن من الواضح أن دول جنوب المتوسط رغم قربها من سوق الاتحاد الأوروبي بعيدة عن اعتبارها مجموعة شريكة بارزة في تجارة الاتحاد الخارجية^[29].

تشكل واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الزراعية من دول جنوب المتوسط نسبة

من الواضح أن دول جنوب المتوسط سارت على درب الاتجاهات العالمية خلال الأعوام العشرة إلى خمسة عشر عاما الماضية عندما حررت تجارتها وفتحت اقتصاداتها. انضم معظم دول جنوب المتوسط إلى منظمة التجارة العالمية، وجميعها وقع عددا مختلفا من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية كانت من بينها اتفاقيات الشراكة.

بالإضافة إلى ذلك، بذل معظمها جهودا لتقليل الحواجز أمام التجارة، وخاصة الرسوم الجمركية، كل دولة على حدة. معدل الرسوم الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتوسطة الشريكة انخفض من 28% في العام 1992 إلى 7% في العام 2009. ولكن الرسوم الجمركية لا تزال عالية على تجارة السلع الزراعية في دول جنوب المتوسط. وعلاوة على ذلك، الحواجز غير الجمركية أو الإجراءات غير الجمركية تعيق تجارة سلع دول جنوب المتوسط، خاصة مع الشركاء المتقدمين مثل الاتحاد الأوروبي^[25].

فيما يتعلق بالتجارة بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي، فرغم توقيع اتفاقيات الشراكة، وسريان مفعولها، لا تزال الفوائد الملموسة منها محدودة. يعود ذلك إلى أسباب مختلفة، من بينها التأخير في خفض الرسوم الجمركية، والتنازلات الضئيلة المقدمة بشأن المنتجات الزراعية، وتناقص الوصول التفضيلي لمنتجات دول جنوب المتوسط إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، والاستخدام الواسع النطاق للحواجز غير الجمركية، والتخصّص «غير الملائم» في السلع التي تصدّرها دول جنوب المتوسط^[26].

إنّ دول جنوب المتوسط تمتعت بوصول معفى من الضرائب على سلعها الصناعية منذ السبعينيات. مع أن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي لم تُصَب بالركود، سجّلت صادرات

الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي. دفعت عوامل أخرى إلى النمو والتقارب بما في ذلك البحث والتنمية والتعليم. المساهمة الوحيدة التي قدّمتها الشراكة الأورو-متوسطة، بصورة غير مباشرة على الأقل، كانت من خلال القروض التي يقدّمها بنك الاستثمار الأوروبي. بالمقابل، هناك تأثير سلبي على عملية التقارب نتيجة تخصص دول جنوب المتوسط بالسلع ذات القيمة المضافة المتدنية في المقام الأول، مثل المنسوجات، والمواد الكيماوية الأولية، ومنتجات الوقود.

صغيرة نسبيا من مجموع واردات الاتحاد الزراعية. وهذا ليس مفاجئا عندما نتذكر أن الاتحاد الأوروبي رفض منح دول جنوب المتوسط أفضليات أكثر جوهرية في اتفاقيات الشراكة وتحديث البروتوكولات الزراعية. وعلاوة على ذلك، شهد كل من المغرب وتونس انخفاض حصتهما من الواردات الزراعية في الاتحاد الأوروبي.

من ناحية ثانية، زادت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، مما ساهم في عجز تجاري متزايد في التجارة الزراعية الأورو-متوسطة في غير صالح دول جنوب المتوسط. ورغم زيادة الصادرات، فقدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جزءا من حصصها في أسواق دول جنوب المتوسط التي شهدت زيادة في حصص موردين آخرين من أهمهم الولايات المتحدة وروسيا ودول أمريكا اللاتينية.

في صادرات دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لا تزال السلع الأولية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، تلعب دورا كبيرا. ولكن هناك اختلافات كبيرة بين دول جنوب المتوسط، فالجزائر تباع للاتحاد الأوروبي السلع الأولية بشكل حصريّ تقريبا، أما تونس فإن صادراتها متنوعة أكثر، وتتكون بشكل رئيسي من السلع المصنعة. في المجمل، هيكل الصناعة البينية غير المتكافئ نوعا ما للتجارة بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي لا يزال ساريا. في المقابل، ترسل دول جنوب المتوسط بصورة متزايدة سلع ذات قيمة مضافة أكثر ارتفاعا، ومنتجات زراعية إلى الدول المجاورة العربية أو دول أخرى في العالم.

وبالنسبة إلى اتجاهات تقارب الدخل مع الاتحاد الأوروبي، تمكّنت دول جنوب المتوسط من تحقيق تقدم هامشي، وذلك في حال سُجّل أيّ تقدّم. بعد الثورات العربية، من المرجح أن الصورة قائمة أكثر. وعلاوة على ذلك، فإن التقدّم المتواضع في تقارب الدخل الذي أحرزته بعض الدول مثل تونس لا يمكن أن يعزى حقا إلى تحرير التجارة والتكامل

3.3 التجارة والتكامل بين دول جنوب المتوسط

بين-الإقليمية بشأن تحرير التجارة، بدلا من دعم دول جنوب المتوسط للتغلب على العديد من العقبات في طريق التكامل بين الأقاليم^[30]. بدلا من ذلك، فرضت المفوضية الأوروبية مفهومها الخاص «للإقليمية» على دول جنوب المتوسط، واستثنت اقتصادات دول الخليج ودول أخرى أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولكنها ليست من دول جنوب المتوسط.

كما ذكر في القسم 3.1 أعلاه، لاحتواء ظهور و/أو تعميق نموذج المركز والفروع، من الضروري أن تتاجر الفروع مع بعضها البعض أيضا. لتحقيق هذا الهدف، بدأت الدول العربية، بما في ذلك دول جنوب المتوسط، بضع مبادرات في السنوات الأخيرة على المستويات الثنائية، والإقليمية ودون الإقليمية.

وزادت التجارة البينية بشكل كبير منذ نهاية التسعينيات. وهناك اتفاق واسع في الأدبيات على أن تنفيذ مبادرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي أعلنت في العام 1998، ساهم في ارتفاع التبادل التجاري بين دول المنطقة، في حين أن اتفاقية أغادير قد تكون لها قابلية محدودة بالنظر إلى حجمها الصغير وجوانب أخرى. ويلاحظ المرء اختلافات شديدة بين الدول المشاركة فيما يتعلق بدور التبادلات بين الأقاليم في التجارة الإجمالية لدول جنوب المتوسط.

وحرص ممثلو المفوضية الأوروبية دائما على التأكيد على أن دول جنوب المتوسط تحتاج إلى «تعزيز» التكامل مع الاتحاد الأوروبي من خلال التكامل التجاري فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، قدّم الاتحاد الأوروبي أيضا المساعدة التقنية والمالية لمشاركة مصر والأردن والمغرب وتونس في اتفاقية أغادير، التي دخلت حيز التنفيذ في العام 2007.

والمسألة المهمة هي ما يمكن أن تقدّمه اتفاقية «موازية» محدودة جغرافيا بين الفروع. ورغم أنه لا يمكن التوسّع في الحديث عن هذه المسألة هنا، يكفي القول إن جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز اتفاقية أغادير واعتماده قواعد منشأ تشمل عموم المنطقة الأورو-متوسطية، يبدو أنها زادت من تعقيد المفاوضات وتنفيذ الإجراءات

3.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب المتوسط

شهد العديد من دول جنوب المتوسط في بداية العام 2000 تقدما كبيرا في الاندماج في الاقتصاد العالمي على مستوى الاستثمار. يعتبر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القوى، إن لم يكن أهمها، في تعزيز الاقتصادات النامية تحديدا، أو الاقتصادات الناشئة للتوصل إلى اتفاقيات حول منطقة تجارة حرة مع شركاء كبار أو متقدمين صناعيا.

يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المسجلة في بعض السنوات خلال العقد الأول من القرن الحالي بلوغ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى قائمة الدول ذات الاقتصادات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن وقبل كل شيء، هنالك اختلافات كبيرة بين دول جنوب المتوسط. ثانيا، إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرها في معظم الحالات، وبشكل رئيسي، من دول أو مناطق خارج الاتحاد الأوروبي، وخاصة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

تركز استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في المقام الأول على العقارات، والسياحة، وخدمات أخرى، أو على قطاع الطاقة الذي يجذب عادة معظم الاستثمارات الأجنبية، وبذلك، من الصعب تصور أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت مبنية بأي شكل من الأشكال على تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

على عكس ذلك، يقال إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس على سبيل المثال استقرت عند مستوى مرتفع نسبيا، ويعود ذلك في المقام الأول إلى الخصخصة في حين كان فرض ضرائب جديدة على شركات التصدير وفي الوقت نفسه تضاؤل التفضيلات

التونسية بالنظر إلى توسيع العضوية في الاتحاد الأوروبي، سيردع المستثمرين الجدد من الاستثمار^[31]. ثالثا، عندما انخفضت أسعار النفط في أواسط العام 2008، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا بالانخفاض. وظلت مكبوحة في بعض الدول بسبب الثورات العربية و/أو عواقبها الإشكالية، كما في مصر مثلا.

3.5 تحويلات العمال في دول جنوب المتوسط

معظم دول جنوب المتوسط تعتمد اعتماد كبيرا على هجرة العمال والتحويلات المالية. يظهر حجم التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتحويلات تتجاوز بكثير، مرارا، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية أو حتى الدخل من الصادرات.

وهجرة العمال وتحويلاتهم تمثل بالنسبة إلى بعض دول جنوب المتوسط، وخاصة مصر والأردن، العنصر الأهم في نظام عمره عقود لإعادة توزيع النفط والإيرادات بين الدول الربيعة وشبه الربيعة، وهذا العنصر له فضل أكبر من التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. في العام 2012، كان المصدر الرئيسي للتحويلات المالية إلى مصر والأردن من المصريين والأردنيين العاملين في دولا عربية أخرى.

المهاجرون المغاربة والتونسيون لا يزالون يستهدفون بشكل رئيسي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي رغم «الإجراءات الأمنية» وبالتالي القيود القانونية الشديدة والأطر التنظيمية التي سادت في الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة. وبناء على ذلك، فإن التحويلات مثال آخر يسلط الضوء على «الهوة» الواضحة، أو الصورة المتباينة إلى حد كبير في التبعيات داخل الإقليم وبين-الأقاليم لدول جنوب المتوسط. ولكن تونس، فيما

يتعلق بالتحويلات، والأهم من ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبدو أنها بطء وثبات «حررت» نفسها في السنوات الأخيرة من علاقاتها الاقتصادية القوية عادة مع أوروبا.

ذكر في الأقسام السابقة، إن المساعدة المقدمة في إطار برنامج الإجراءات المرافقة وصك الجوار والشراكة الأوروبين تستهدف بشكل رئيسي دعم الإصلاحات في دول جنوب المتوسط، وضمن ذلك تنفيذ اتفاقيات الشراكة.

3.6 المعونة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

أحد العناصر الأساسية لكل من الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبي يتألف من إطار مفصل يتعلق بالتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد خصص الاتحاد الأوروبي مبالغ كبيرة لدعم تعاونه مع دول جنوب المتوسط ضمن ما يسمى الإجراءات المرافقة وصك الجوار والشراكة الأوروبين.

ولم يتم التخطيط لشبكة أمان مالية كافية لتكاليف التكيف الناتجة عن تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، ولم يكن ذلك ممكناً بالنظر إلى المبالغ التي خصصها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأخيراً، الأرقام الواردة تعطي الانطباع بأنه وتحديدًا مع مراجعة سياسة الجوار الأوروبي في العام 2011، برزت زيادة في اتجاه التمايز حيث خصصت المنح والمبالغ الأخرى في المقام الأول للدول التي تربطها علاقة حاليًا مع الاتحاد الأوروبي أي علاقة متقدمة» (المغرب والأردن) أو «شراكة مميزة» (تونس). أما لبنان والأردن فقد حصل كل منهما على مبالغ بارزة في السنوات الأخيرة للتعامل مع أزمة اللاجئين، ومعالجة الآثار الأخرى للحرب في سورية.

عند إلقاء نظرة على حجم المساعدات المقدمة لدول جنوب المتوسط من حيث نصيب الفرد، من السهل الملاحظة أن المساعدة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي قد لا تكون أكثر من نقطة في برميل في كثير من الحالات. إضافة إلى ذلك، فإن التعاون التنموي هو أحد مجالات السياسة التي يتقاسم الاختصاص بها مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. وهذا يعني من جهة، أن الدول الأعضاء تقدم مساعدة إضافية إلى دول جنوب المتوسط على المستوى الثنائي كثيرًا ما يتجاوز حجمها المنح والقروض المتعددة الأطراف التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، ينتج عن هذا النظام مشاكل في التناسق ومضاعفة محتملة في البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف.

والأسوأ من ذلك، يبدو أن القروض تلعب دورًا متزايدًا في مجال التعاون التنموي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من «الاعتماد» على الاتحاد الأوروبي بسبب القروض التي يجب تسديدها. وبالعودة إلى حجم المعونة وكما

4. كيف تؤثر العلاقات المالية والتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان دول جنوب البحر المتوسط؟ دراسة نظرية

4.1 التأثير الاجتماعي لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية

4.1.1 الدخل واليد العاملة في دول جنوب البحر المتوسط

كما ورد في المقدمة، يرتبط «الأثر الاجتماعي» لتحرير التبادل التجاري بشكل خاص بالآثار المحتملة على الدخل وفرص العمل والأسعار والإيرادات الحكومية، وبالتالي على مستوى الفقر ومختلف أشكال عدم المساواة.

على الرغم من أن بعض الاقتصاديين على كلا جانبي البحر الأبيض المتوسط قد حذروا من المخاطر والآثار السلبية المحتملة لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية في السنوات الأولى التي تلت إطلاق عملية برشلونة، يبدو أن الدراسة التفصيلية للتأثيرات التوزيعية لهذه الاتفاقيات لم تحصد إلا اهتماما ضئيلا لفترة طويلة. من الواضح أن هذا الأمر تغير على الأقل إلى حد ما بعد نشر دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية في العام 2007^[32].

وترقب هذا التقييم تأثيرات مختلفة منها الآثار الاجتماعية «التي قد تكون شديدة السلبية إن لم يتم اتخاذ إجراءات مخففة فعالة» بالإضافة إلى الضغط المتزايد على اليد العاملة والأجور وانعكاساتها غير المباشرة على الفقر وعدم المساواة، وتناقص الإيرادات الحكومية، وارتفاع مستوى الهشاشة والتأثيرات البيئية مثل زيادة التلوث وتفاقم الضغط على الموارد المائية.

تقع البحوث الاقتصادية الخاصة بالعلاقات الأورو-متوسطية وتحديدًا اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية عادة تحت سيطرة من يسعون إلى البحث في الإمكانيات التجارية وتقييم الآثار الناتجة عن تفكيك الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز المفروضة على التبادل التجاري غالبًا من خلال اعتماد ما يُعرف بنهج نموذج الجاذبية^[33].

ولعلّ الدراسات التي تسعى إلى قياس أثر تحرير التبادل التجاري والنمو والرفاه على أساس نماذج التوازن العام القابل للحوسبة كانت وما تزال بالغة الأهمية. فهذه المنهجية الأخيرة تسمح بمحاكاة آثار سيناريوهات تحرير التبادل التجاري على كل من الإنتاج والدخل. إلا أن التغطية التي تؤمنها تلك الدراسات تختلف على نطاق واسع بحسب مواصفات النموذج والبيانات المتاحة^[34].

وعلى الرغم من الانتقادات المتزايدة للتحليل المُسبقة الخاصة بأثر تحرير التبادل التجاري على أساس نماذج التوازن العام القابل للحوسبة في السنوات الأخيرة، التي تدعو إلى التشكيك في قدرتها على توقع أحداث مستقبلية، تبقى دراسات تقييم النتائج السابقة نادرة وتقتصر على آثار التبادل التجاري^[35]. ومع ذلك، في السنوات التي سبقت الثورات العربية، بدأت آثار تحرير التبادل التجاري على اليد العاملة والتوظيف، وخاصة تلك المرتبطة بمستوى الفقر وعدم المساواة، بحصد المزيد من الاهتمام في البحوث الاقتصادية المعنية حول دول جنوب البحر المتوسط.

المرجّح أن يحل الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الصناعات الزراعية أثرا سلبيا على المرأة بشكل خاص^[36].

الدراسات التي تحاول تقييم الآثار التي ذكرتها دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في منطقة التجارة الحرّة الأورو-متوسطية في العام 2007 ولكن بشكل خاص في مجال القطاع الزراعي، نادرة. ولعلّ هذا يعود إلى التحرير المحدود للتبادل التجاري من حيث السلع الزراعية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط (انظر/ي القسم 2.1.2). وبالتالي، يبدو أنّ معظم الأبحاث النظرية التي نُشرت في السنوات الأخيرة قد ركّزت عوضا عن ذلك على التنمية والسياسات الزراعية في هذه الدول من منظور أوسع مشيرة بغالبيتها إلى التنمية المستدامة بما فيه القيود المفروضة على الإنتاج الزراعي نتيجة شحّ الموارد الطبيعية وتغيّر المناخ^[37].

يدققّ البحث النظريّ الخاصّ بالعلاقات الأورو-متوسطية بدوره بشكل أساسي في تطوّر التبادل التجاريّ للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية والسّمكية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط فضلا عن الحواجز المتعدّدة التي تقيدّ التبادل التجاريّ داخل منطقة معيّنة وفيما بين أقسامها وسلسلة التنازلات الممنوحة كجزء من البروتوكولات الخاصّة بقطاع الزراعة^[38].

توقع تقرير تقييم التأثير على الاستدامة في منطقة التجارة الحرّة الأورو-متوسطية في العام 2007 أن يكون للانتقال المتوقع من الزراعة التقليدية إلى الصناعات الزراعية تأثير على المرأة بشكل خاص لأن النساء يشكلن جزءا كبيرا من القوى العاملة الريفية. إذ يعمل العدد الأكبر من النساء في مجال الزراعة بالنظر إلى إجماليّ القوى العاملة^[39]، ما يقارب 60% في المغرب و50% في مصر. إلا أنّه في معظم الحالات، لا تملك هؤلاء النساء العملات الأرض التي يعملن فيها، وبالتالي يتمتّعن بقدرة أقلّ على الوصول

تُلقى التقارير التي تُعنى باليد العاملة والتوظيف نظرة مفضّلة على هيكلية أسواق العمل في دول جنوب البحر المتوسط والتشوّهات فيها وذلك من أجل تقييم المساهمة التي قد يؤمّنها تحرير التبادل التجاريّ وتعديل هيكلية أسواق العمل في تخفيف أو تفاقم نقاط الضعف وعدم المساواة القائمة.

توصّلت معظم الدراسات إلى الاستنتاج بأنّه في حين لم يؤدّ الانفتاح الاقتصادي إلى خلق فرص عمل إضافية، لم يساهم بالضرورة في زيادة معدّل البطالة. علاوة على ذلك، يبدو أنّ زيادة الضغط على القطاعات الصناعيّة وأسواق العمل قد ساعد على توسيع الفجوة في معدّلات الأجور. مع ذلك، اعتبرت كافة الدراسات تقريبا تحرير التبادل التجاريّ بشكل عامّ نقطة انطلاق.

بعبارة أخرى، قلّما قدّمت الدراسات تحليلا فعليّا لآثار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية على وجه الخصوص. إذ ركّزت بمعظمها على بلد واحد أو عدد قليل من الدول فحسب، كما هو الحال في تونس، والمغرب و/أو مصر، ربّما لعدم توفّر بيانات كافية لدول أخرى. أمّا السبب الآخر فقد يعود إلى كون هذه الدول على الأقلّ كلّ من تونس والمغرب، أوّل من وقّع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما ورد سابقا، حدّدت دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في منطقة التجارة الحرّة الأورو-متوسطية في العام 2007 الآثار السلبية المتأبّية عن تحرير التبادل التجاريّ مع الاتحاد الأوروبي على العمالة الريفية في المدى القصير، وإن كان ذلك لا يحمل أثرا بارزا على اليد العاملة بشكل عامّ في دول جنوب البحر المتوسط. غير أنّه على المدى الطويل، بدون تدابير لتعزيز «التنمية المتكاملة بين الريف والمدن»، يجب توقع أن تتأثر فرص العمل في الريف والمدن بصورة سلبية على حدّ سواء، إلى جانب تدنيّ معدّلات الأجور. بالإضافة إلى ذلك، وبما أنّ النساء تشكّلن الجزء الأكبر من القوى العاملة الريفية، من

والأمر الذي قد يدعو إلى القلق هو أن الآثار السلبية، مهما كانت محدودة، قد تطل في المقام الأول دول جنوب أوروبا التي تنتمي إلى المناطق الأقل تقدماً^[42]. ونتيجة لذلك، يصبح تقديم التعويضات للدول التي من المتوقع أن يتأثر دخلها، ضرورياً. ولكن من ناحية أخرى، يوصي بعض الباحثين كافة المزارعين في جنوب أوروبا باعتبار المنافسة فرصة لتحسين إنتاجهم وجودته^[43].

بالإضافة إلى آثار الانفتاح الاقتصادي على العمالة والأجور، يبرز عددٌ محدود من محاكاة لدراسة أو تقييم أثر تحرير التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في دول جنوب البحر المتوسط، على الإيرادات الحكومية. توقّعت دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية خسارة في الإيرادات بسبب إزالة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية ضمن نسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي في لبنان، و2.4% من إجمالي الناتج المحلي في تونس و 2% في المغرب.

يشير تقريرٌ صدر مؤخراً أن إيرادات الرسوم الجمركية انخفضت من حوالي 4.6% من إجمالي الناتج المحلي في العام 1995 إلى ما يقارب 1% من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الماضية منذ العام 2007 أو إلى 4% من إجمالي الإيرادات الحكومية^[44]. ولّد الانخفاض الحادّ في الإيرادات الجمركية خسارة سنوية في الدخل تعادل حوالي 2.9% من إجمالي الناتج المحلي منذ بدء تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، في حين أن القروض المقدّمة ضمن المساعدات المالية والتقنية لمراقبة إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية وبنك الاستثمار الأوروبي لم تتجاوز 0.6% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً.

وتّمّ التعويض عن الخسائر في الإيرادات الجمركية بشكل رئيسي بإيرادات الإصلاحات وضرائب أخرى بما في ذلك تمديد مهلة تأدية الضريبة على القيمة المضافة وتحسينات

إلى الموارد المادية والبشرية والمالية مقارنة بنظرائهن من الرجال، وغالبا ما يعملن في ظروف محفوفة بالمخاطر. وليس مفاجئاً أن عمل المرأة في مجال الزراعة نادرا ما يحظى بالتقدير الكافي. فغالبا ما نفتقر إلى البيانات الإحصائية عن وضع المرأة الريفية، في حين أن الدراسات العلمية والتحليل بأغلبيتها الساحقة غير قائمة على نوع الجنس.

من هنا، يتبيّن أنّه بالكاد تتوفّر أيّ دراسات لمحاولة تقييم أثر تحرير التبادل التجاريّ بصفة عامة أو ضمن إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، على دخل المرأة الريفية وفرص عملها. إذ نادرا ما يتمّ النظر في عمالة الإناث في دول جنوب البحر المتوسط كجزء من عملية تحليل آثار الانفتاح الاقتصادي على مستوى الأجور واليد العاملة^[40].

خلال الخمس أو العشر سنوات الماضية على وجه التحديد، قام عددٌ من الدراسات بالبحث في وضع النساء في أسواق عمل هذه الدول، بما في ذلك التمييز الذي يُعتمد على نطاق واسع بحقهنّ من حيث القدرة على العمل والأجور متدنية^[41]. ولكن معظم هذه الدراسات لا يعطي الكثير من التفاصيل، ويقتصر على بعض الدول، أو أنّه بحاجة إلى تحديث.

كذلك يتطرّق عددٌ من الدراسات إلى الأثر المحتمل لتحرير التبادل الزراعيّ القائم بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط على المزارعين الأوروبيين. ففي وقت سابق أيضا استنتجت المزيد من الدراسات الحديثة في معظم الحالات أنّه حتى ولو ارتفعت الواردات الأوروبية إلى حدّ كبير، فإنّ ما ينتج عن ذلك لا يحمل أثراً مهماً على الأسعار والمبيعات داخل الاتحاد الأوروبي. إذ تقع التداعيات السلبية بالأخصّ على المنتجين الأوروبيين لمنتجات «متوسطية» نموذجية مثل أنواع معينة من الفواكه والخضروات وزيت الزيتون.

شدّدت دراسة الحالات التي هدفت إلى تحليل أثر تحرير التبادل التجاريّ على مستوى الفقر وعدم المساواة، كسابقتها المشار إليها في الفقرة أعلاه، على الانفتاح الاقتصادي والتعديل بالمعنى الأوسع، بدلا من عملية تطبيق اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسّطيّة بشكل خاصّ. في النهاية، وعلى الرغم من الدراسات الحديثة التي أشارت في الكثير من الأحيان إلى مفهوم النمو الشامل، والنأي بالنفس إلى حدّ ما عن النموّ التقليدي باعتبار أنّ الكفاءة هي «السلاح» الأفضل على المدى الطويل لمكافحة الفقر أو استراتيجيّات النمو لصالح الفقراء، يبدو أنّها لا ترتبط بالنقاش الجاري حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

قامت إحدى الدراسات مثلا بالنظر إلى العلاقة بين الانفتاح والنموّ والفقر من منظور إقليمي، ووجدت أنّ لتحرير التبادل التجاريّ أثرا إيجابياً على الفقر عبر تأثيره العامّ على النموّ. وبصرف النظر عن هذا الأثر الإيجابي غير المباشر، خلّص الباحثون إلى أنّ الانفتاح له أثرٌ سلبيّ على دخل الفقراء في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصّة في المناطق الريفية^[45].

في حين أجرت دراسات أخرى محاكاة لسيناريوهات مختلفة لانفتاح الاقتصاد التونسيّ الأحاديّ الجانب، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات التونسية للمنتجات الصناعية والزراعية من الاتحاد الأوروبي. وأوضح وباحثون آخرون أنّ أثر تحرير التبادل التجاريّ على أسعار المنتجات الزراعية وبالتالي على مستوى الفقر يبقى مبهما. ويمكن أن تختلف التأثيرات بشكل كبير بين بلد وآخر وداخل البلد الواحد بين المدينة والريف أو حتى بين المناطق الفرعية علما أنّ ذلك يعتمد بشكل بارز على درجة ونوع حماية المنتجات المحليّة^[46].

تؤكّد إحدى الدراسات التقييميّة السابقة لتأثير اتفاقية الشراكة الأورو-متوسّطيّة على

في تحصيل الضرائب. إلا أنّنا نجهل كيف أثّرت هذه الضرائب الجديدة، بالإضافة أو الممدّدة على الدخل والقدرة الشرائية للمستهلكين والعمال في تونس وبالتالي تأثيرها على الشركات التونسية. ولعلّ فرض ضرائب جديدة على شركات التصدير قد أحبط عملية الاستثمار. لذا من المهمّ طبعاً أن نرى تداعيات تفكيك الرسوم الجمركية في دول أخرى في جنوب البحر المتوسط، وقيمة الخسائر التي تكبّدها الإيرادات الحكومية والتدابير التي تمّ اتّخاذها للتعويض عنها، وكذلك كيف أثّرت هذه التدابير على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لسكان دول جنوب البحر المتوسط.

4.1.2 الفقر وعدم المساواة

ترقّبت دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في منطقة التجارة الحرّة الأورو-متوسّطيّة في العام 2007 أثرا سلبياً على مستوى الفقر في المدى القصير نتيجة تحرير التبادل التجاريّ للسلع الصناعية والزراعية وخاصّة في غياب «إجراءات مخفّفة من حدّة هذه التأثيرات» في دول جنوب البحر المتوسط. وفي حين أنّ المستهلكين في المناطق الحضرية والريفية قد يستفيدون على حدّ سواء من انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى، الأمر الذي لمّما يساعد على التخفيف من حدّة الفقر، من المتوقع أن يحصل تعديلاً في الإنتاج الصناعي والزراعيّ ما سيشكّل عبئا على إيرادات فرص العمل والمزارعين، وبالتالي سيزيد من مستوى الفقر.

وحتى على المدى الطويل، لن يتمّ الحدّ من الفقر إلا إن قامت القوى العاملة التي تحصل على أجر أفضل في المدن بالتعويض عن الوظائف التي فُقدت في مجال الزراعة وتلك الفروع الصناعيّة التي لا يمكن لها الاستمرار. ومن المرجّح أن يرتفع عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، وأيضا بين الجنسين.

الاقتصاد التونسي، على أنّ مستوى الفقر بشكل عامّ قد استمر في الانخفاض بعد تبني هذه الاتفاقية. كما تذكر أنّ عدم المساواة، بين الأسر في المناطق الحضرية والريفية في المقام الأوّل قد ارتفع بسبب زيادة الفقر في المناطق الريفية نتيجة لانخفاض أسعار المنتجين^[47].

كلّتي الحالتين ستزداد القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع معدّل الأجور، على الرغم من أنّ هذا الارتفاع «قد يعود بالأحرى إلى خلق فرص العمل بدلا من ارتفاع معدّل الأجور نظرا إلى البطالة التي تعاني منها البلاد»^[49].

أمّا بالنسبة إلى «الأثر الاجتماعي» المحتمل لمناطق التجارة الحرّة، العميقة والشاملة، فتتمّ مناقشة المؤشرات الاجتماعية بالتفصيل كجزء من هذا التقرير الشامل وتحديدًا في فصل مستقلّ يعرض «تحاليلًا اجتماعية إضافية» كما يتضمّن أيضًا فصلا فرعيًا يُعنى بحقوق الإنسان^[50].

وقد يتكبّد جزءٌ من قطاعات الاقتصاد التونسيّ خسائر فادحة من حيث الإيرادات، لا سيما تلك التي تستخدم نسبة مهمّة من القوى العاملة. نتيجة لذلك، لرّمّا يفقد عددٌ بارزٌ من العاملين حاليًا في تلك القطاعات وظائفهم. ولكنّ «إعادة توزيع» هؤلاء المعنّيين وذلك بسلاسة إلى قطاعات أخرى تستفيد بالمبدأ من تحرير التبادل التجاريّ، تعتمد على الأرجح على سلسلة من القرارات السياسية الوطنية الهادفة إلى تسهيل عملية الانتقال هذه.

لذلك إنّه لمن المفاجئ أن يتوقّع التقرير انخفاضا شاملا وغير مشروط في مستوى الفقر. فارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية مهما كان محدودا، قد يحدّ من القدرة الشرائية للمواطنين التونسيين، فينزلق المزيد من السكان تحت خط الفقر الوطني، وخاصة من هم عاطلون عن العمل ولا يستفيدون من الزيادات المتوقعة في معدّل الأجور^[51].

بمعاينة الافتراضات الأساسية لتجربة النماذج، قد يتساءل المرء إن كان مبررا البدء من ارتفاع مهم لمداخيل صادرات تونس من الفاكهة والخضروات وزيت الزيتون، المتوقع أن تتحقّق نتيجة لإزالة الرسوم التي يفرضها الاتحاد الأوروبي^[52].

بالإجمال، يشكّل مستوى الفقر في تونس مشكلة تكلّف أهميّة عن المغرب أو مصر. ولكنّ الفوارق الإقليمية داخل تونس لا تزال قائمة إذ يبلغ معدّل مستوى الفقر حوالي 13% في مدينة تونس أو حتّى أقلّ من ذلك في المناطق الساحليّة، في حين أن المحافظات مثل سيدي بوزيد، التي يمكن القول إنّها شكّلت نقطة انطلاق الثورات العربيّة، سجلت نسبة أعلى من 40% من الناس يعيشون في حالة فقر^[48] في العام 2011. عموما، يتّصف الفقر وعدم المساواة في دول جنوب البحر المتوسط بشكلين مختلفين من أشكال الفقر؛ الفقر الريفي المرتبط بنقص المرافق الأساسية، والفقر الحضري المرتبط بعدم توفّر فرص العمل.

4.1.3 تأثيرات محتملة لمناطق التجارة الحرّة، العميقة والشاملة المقترحة

لعلّه من المناسب أن نلقّي نظرة فاحصة على دراسة تقييم التأثير على الاستدامة لمناطق التجارة الحرّة، العميقة والشاملة التي تُعنى بها حاليًا المفاوضات مع تونس والمغرب. استنادا إلى محاكاة لنماذج التوازن العام القابل للحوسبة، تتوقّع دراسة التقييم هذه أن يشهد الاقتصاد التونسي زيادة سنويّة شاملة طويلة الأجل لإجمالي الناتج المحليّ بنسبة 7.4% في حين يشهد الاقتصاد المغربيّ زيادة قدرها 1.6% من إجمالي الناتج المحليّ. في

لا محالة إلى انحراف التبادل التجاري وارتفاع الأسعار المحليّة، ما يمكن أن يساهم في إبعاد الشركات المحليّة عن السوق تماماً أو دفعها للجوء إلى الاقتصاد غير المنظم^[56]. وعلاوة على ذلك، قد لا يتلاءم اعتماد المعايير الأوروبية مع استراتيجيات دول جنوب البحر المتوسط الهادفة إلى تنوع الشركاء التجاريين. كما تفقد حكومات الدول الشريكة جزئياً الحق في تحديد القواعد والقوانين بشكل مستقلّ ممّا يحدّ من حيّز سياساتها العامّة التي تتيح لها إدارة الاقتصاد^[57].

ومع ذلك، لا تزال عمليّة إزالة الرسوم غير مضمونة إذ أنّ التمييزات الجديدة للمنتجات الزراعيّة ستشكّل على الأرجح إحدى القضايا المتنازع عليها ضمن المفاوضات الجارية على مناطق التجارة الحرة، العميقة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

وأخيراً، يشير التقرير بوضوح إلى أنّ «الأثر المتوقع لمناطق التجارة هذه... يقوم على افتراض وجود تقارب تنظيميّ فعّال، كما في اتفاقيّتيّ تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز التقنيّة أمام التجارة^[53]. في حال تونس، قد يعتمد «نصف مكاسب إجماليّ الإيرادات» التي يتنبأ بها التقرير على حلّ القيود المذكورة^[54].

أمّا بالنسبة إلى منطقة التجارة الحرة، العميقة والشاملة القائمة مع المغرب، فيبدو أنّ الأثر الإيجابي المتوقّع للتقارب التنظيميّ هو المصدر الوحيد لأبيّ «مكسب»^[55]. إذ يعتمد حصول أو عدم حصول «التقارب التنظيميّ الفعّال» في المقام الأوّل على نتائج المفاوضات على هذه المنطقة التي، وإن كانت قادرة على تقديم الفوائد المترافقة معها كما في محاكاة دراسة تقييم التأثير على الاستدامة، ستؤدّي مباشرة إلى إحدى أكثر القضايا المثيرة للجدل في النقاش الدائر حول مناطق التجارة الحرة.

ويمكن وصف هذا النوع من التقارب التشريعيّ في منطقة التجارة الحرة، العميقة والشاملة بأنه صادر «عن طرف واحد» بمعنى أنّه على الدول الشريكة أن تتبنّى تشريعات الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الصلة. وبعبارة أخرى، تلتزم الدول الشريكة بدمج التشريعات الأوروبية في أنظمة القوانين الخاصّة بها.

وبذلك، فإنها تفرض على الفعاليّات الاقتصادية المحليّة أن تمتثل لمعايير الاتحاد الأوروبي في أسواقها التجاريّة. ومن شأن تطبيق معايير الاتحاد الأوروبي في هذه الدول أن يؤدّي

4.2 تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أسواق العمل في دول جنوب البحر المتوسط بالإضافة إلى سياسات سوق العمل المحلية والحماية الاجتماعية فيها^[60].

قامت دراساتٌ أخرى بالتركيز بشكل مباشر على أوضاع عمالة المرأة محاولة التحقيق في التمييز الواسع النطاق من حيث حصولها على فرص العمل، والفجوة في معدّل الأجور بينها وبين الرجل وظروف عملها^[61]. كما وشدّدت هذه الدراسات على الثغرة الواسعة الموجودة بين الأنظمة القانونية الوطنية والالتزامات الدولية من جهة وبين الأحكام القانونية وتطبيقها العمليّ من جهة أخرى^[62].

وبصرف النظر عن غياب الترابط أو التقويض التامّ للأحكام القانونية الهادفة إلى حماية المرأة العاملة نتيجة قوانين الأسرة الحالية، يتعلّق هذا الجانب في المقام الأوّل بالتناقض الواضح بين التصديق والتطبيق العمليّ لاتفاقيات رئيسة لمنظمة العمل الدولية.

وربّما ما زال يشكّل التقرير الذي قام بتحريره سمر عيطة في العام 2008^[63]، دراسة المقارنة الوحيدة التي تجمع آراء العلماء من جميع أنحاء جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتفصّل التحديات التي تواجه أسواق عمل البلدان عنده، كما وتطرّق إلى حقوق وسياسات العمل فيها. ووفقاً لذلك التقرير، شكّل تقييم تأثير اتفاقيات الشراكة القائمة على العلاقات الأورو-متوسطية مهمّة صعبة بسبب عوامل مختلفة من بينها «أنّ المسائل الاجتماعية، وتلك الخاصة بالعمل على وجه الخصوص، لم تكن جزءاً من الأولويات المبدئية للشراكة الأورو-متوسطية» و«أنّ الدراسات حول الأثر الاقتصادي غير كافية».

4.2.1 معايير العمل، وجودته والحماية الاجتماعية في دول جنوب البحر المتوسط

كما سبق وذكرنا في القسم 2.1.2، نادراً ما يتمّ التطرّق إلى معايير العمل على الإطلاق في أحكام اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية. إذ أنّها لا تشير بشكل واضح إلى معايير العمل الأساسية الخاصة بمنظمة العمل الدولية.

نظرت إحدى الدراسات إلى المعايير الخاصة بالعمل من بينها الضمان الاجتماعي والتأمين الصحيّ وإصدار العقود والإجازات المرضية والعادية المدفوعة الأجر وكذلك إلى العضوية النقابية. فوجدت أنّ معظم هذه المعايير تمّ اختصارها إلى حدّ كبير عند ارتفاع نسبة التصدير مثلاً في مصر^[58].

كذلك، أشارت بعض الدراسات إلى تدهور جودة الوظائف المرتبطة أساساً بالعمالة غير المنظمة المتزايدة والتي يعزّزها إضافة إلى أمور أخرى، التصدير المختصّ بالسلع المنخفضة التكلفة وغياب فعالية أنظمة سوق العمل^[59]. كما تمّ تجميع عدد من الدراسات في الشبكات العلمية الأورو-متوسطية في السنوات الأخيرة، تبحث في أوضاع

4.2.2 الحماية الاجتماعية وشروط عمل المهاجرين القادمين من دول جنوب البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي

وظروف العمل، والضمان الاجتماعي وقابلية الاستفادة أو الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمواطنة.

في معظم الحالات، لا تميّز الدراسات التي تتناول ظروف عمل المهاجرين في الاتحاد الأوروبي بين دول المنشأ التي أتوا منها أو بين المتنقلين من بلد إلى آخر داخل الاتحاد الأوروبي والقادمين إليه من الخارج. فتؤكّد أنه بالمقارنة مع اليد العاملة الوطنية، يتلقّى المهاجرون بالإجمال أجورا متدنّية كما يواجهون خطر البطالة^[67]. ويختلف الإطار القانوني والوصول العملي إلى سوق العمل اختلافا كبيرا بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الرغم من توفّر سلسلة توجيهات قد اتّفق عليها وأصدرها الاتحاد. إذ يُعتبَر اختلاف الأطر القانونية التي تختصّ بحصول المهاجرين على الرعاية الصحية في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي مشكلة حقيقية خاصة بالنسبة إلى المهاجرين «غير النظاميين» أو «غير الشرعيين»^[68].

كما أنه وفيما يتعلّق بظروف العمل، على اليد العاملة المهاجرة في كثير من الحالات أن تتأقلم مع مخاطر بارزة نتيجة ممارسة أعمال خطيرة قد تعرّضها إلى إصابات كما في أعمال البناء والتعدين، أو غيرها من المهّن المحفوفة بالخطر. وعلى الرغم من أنّ المهاجرين كثيرا ما يتمتّعون بمستوى تعليمي يعلو مستوى نظرائهم المحليين، هناك قابليّة لتصنيف اليد العاملة المهاجرة « في خانة المهن التي لا تتطلب مهارة» أو «الوظائف المتدنّية الأجر»^[69].

يبدو أنّ الجانب الأخير ينطبق بوضوح على النساء المهاجرات^[70]. إذ يتمّ توظيفهنّ في الغالب في الخدمات المنزلية وغيرها أو في القطاع الزراعيّ حيث ظروف العمل غير مستقرة وكأنتها بمثابة الاستغلال^[71]. تشير أحد الأعمال النادرة التي تركز على جانب النوع الاجتماعي بشكل خاص أثناء عمليّة التنقل وعلى تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي،

تشكّل هجرة اليد العاملة والتحويلات المالية «صمّامي أمان» مهمّين. إذ تساهمان في تخفيف الضغط على أسواق العمل المحليّة، بينما تساعدان على إبقاء بعض العائلات في كثير من الحالات فوق خطّ الفقر. غير أنّ الهجرة والتحويلات الماليّة قد تؤدّيان أيضا إلى نتائج سلبية. فيمكن أن تسبّب التحويلات المالية تضخّما، أو أن تؤثر سلبا على الميزانيّة التجاريّة للبلد المتلقّي حين تُستثمر بالأخصّ في استهلاك السلع المستوردة. بالمقابل، إنّ هجرة الأدمغة من الشباب والشابات الموهوبين يمكن أن تترك اقتصادا ناميا عالقا فيما يُعرّف «بحلقة التبعية للتحويلات الماليّة»^[64].

قام عددٌ متزايد من الدراسات بالتوسّع في شرح الأخطار والمحدّدات والآفاق المستقبلية للهجرة إضافة إلى تدفقات التحويلات الماليّة وأثرها على التبادل التجاريّ والنمو وفرص العمل مع التركيز بوجه خاصّ على معدّل الفقر وعدم المساواة^[65]. كما تسلّط الأبحاث العلميّة الضوء بشكل متزايد على عودة المهاجرين، والعوامل المحدّدة لها وتأثيرها بالإضافة إلى عرض التوصيات حول ما هو مطلوب لاحتواء العوامل الخارجية السلبية المحتمّلة مثل هجرة الأدمغة من البلد المصدر وفي الوقت نفسه للترويج للفوائد المُمكنة «للهجرة الدائرية»^[66].

أمّا فيما يتعلّق بمدى تمتّع المهاجرين القادمين من دول جنوب البحر المتوسط إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، يبدو أنه لا تتوفّر بحوثٌ أكاديمية معمّقة لمحاولة تقييم اندماج المهاجرين من هذه الدول في أسواق عمل الاتحاد الأوروبي بما في ذلك حصولهم على فرص العمل

إلى أسباب تزايد «تأنيث» الهجرة، ومنها: تدهور أوضاع النساء في بلدانهنّ واعتبار لم شمل الأسرة المبرر الطاعني على تمديد تأشيرة الدخول، والترتيبات المربية لتنقل اليد العاملة الثنائية السائدة بين الحكومات.

وقد تساهم المخططات كتلك التي سمحت بهجرة النساء المغربيات للعمل في قطف الفاكهة بشكل موسمي في إسبانيا عند استيفائهنّ لمعايير السنّ أيّ من تتراوح أعمارهنّ بين 18 و40 سنة ولديهنّ أطفال، في «الإبقاء على منهجية تزايد من «العنصرية» والجنسنة حيث تكون النساء المهاجرات قوى عاملة يسهل استغلالها، وتُجبر على تأدية أعمال غير ثابتة ومدنيّة الأجر في سوق عمل يتخطى الحدود الوطنية»^[72].

أمّا أحد المواضيع التي تطرقت إليها البحوث الأديّة فهي أنّ مجموعة المهاجرين العاملين في الاتحاد الأوروبي تواجه انعدام الشفافية بسبب اختلاف القوانين بحسب كل بلد والحقوق غير الوطيدة عند الانتقال بين دولة وأخرى داخل الاتحاد الأوروبي^[73]. نظرا لعدم التعاون الكافي داخل الاتحاد الأوروبي لوضع نهج خارجي مشترك، غالبا ما تعتمد دول العالم الثالث على اتفاقيات ثنائية خاصّة بالضمان الاجتماعي توقّعها مع كل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي على حدة.

في المقابل، لا يعني التركيز على المعاملة الوطنية في اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسّطية بالضرورة أنّ هيئات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توافق تلقائيا و/أو كليّا على تأمين مطالب اليد العاملة المهاجرة بالحصول على المنافع الاجتماعية. إذ تتّضح محاولات العديد من الحكومات الهادفة إلى الحدّ من إدراج العمّال المهاجرين في أنظمة الضمان الاجتماعي الوطنية حين تلقي نظرة فاحصة على القضايا التي رفعها مهاجرون من دول شمال إفريقيا في المحاكم الوطنيّة في الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، سعيا إلى تطبيق حقوق الضمان الاجتماعي^[74].

في العام 2010، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي قرارات هدفت إلى تنسيق أفضل لأنظمة الضمان الاجتماعي مع دول ثالثة أخرى مختارة من بينها الجزائر والمغرب وتونس. وفي حال تداخلت القرارات الجديدة مع الاتفاقيات الثنائية القائمة بين دول جنوب البحر المتوسّط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تبقى هذه الأخيرة سارية المفعول متى كفلت معاملة أفضل للعمّال المهاجرين^[75].

أمّا كيف ستتمّ عملية التنسيق الجديدة هذه على وجه التحديد بالتوازي مع العديد من الاتفاقيات الثنائية، وهل يمكن أن تساعد في نهاية المطاف على تعزيز حقوق المهاجرين وإلى أي مدى ستقوم بذلك، هي جميعها أسئلة قد تشكّل طرعا مهمّا تناقشه البحوث المستقبلية.

4.2.3 مستوى المعيشة في دول جنوب البحر المتوسّط

إنّ الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق يطال جوانب مختلفة مثل الحقّ في الغذاء الكافي والسكن والملبس إضافة إلى متطلّبات أخرى بالمعنى الأوسع، ترتبط بمفهوم التنمية المستدامة وينضمّ إليها مثلا الحق في الحصول على المياه والصّرف الصحيّ فضلا عن معدّل الدخل، قد يؤثّر كلّ من العمالة والفقير وانعكاساتهما على مستوى المعيشة وتحرير التبادل التجاريّ في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسّطية، على الحق في التعليم، كأحد عناصر الحماية الاجتماعية، وكذلك على الحق في الرعاية الصحيّة.

حدّر التقرير الصادر عن دراسة تقييم التأثير على الاستدامة في منطقة التجارة الحرّة الأورو-متوسّطية أنّ الخسائر في الإيرادات الحكومية قد تؤثّر في نهاية المطاف بشكل غير إيجابي على نفقات الحكومة المخصّصة للرعاية الصحيّة والتعليم إن لم تتوفّر لديها إمكانيات كافية للتعويض عن هذه الخسائر بوسائل أخرى.

الانتباه على نحو متزايد إلى التحدّيات المختلفة التي تواجهها التنمية المستدامة^[79] بالإضافة إلى قضايا سلامة الغذاء والأمن الغذائي، والمسؤولية الاجتماعية في القطاع الزراعي وتوزيع الأغذية^[80]. ويُذَر بعض هذه التقارير من الآثار الخارجية السلبية المُحتملة لاستمرار تحرير التبادل التجاري للمنتجات الزراعية وتخصيصها، ليس فقط على موارد التنوع البيولوجي والمياه بل أيضا من حيث استبعاد النظم الزراعية التقليدية والغذائية المتوسطة بسبب زيادة استيراد واعتماد «العادات الاستهلاكية وعمليات الإنتاج وأنماط التنقل من دول الشمال»^[81].

في الوقت عينه، يظهر اهتمامٌ متزايدٌ في السنوات الأخيرة في الأبحاث النظرية الدولية وتلك الخاصة بحقوق الإنسان، مثلا من خلال النظر في التبادل التجاري الدولي والحق في الغذاء^[82]. على الرغم من أن ما كُتِب عن الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضايا ذات الصلة يشير أكثر فأكثر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أو بآخر، من المؤكّد أنّ وجود ترابط متين بين الدراستين النظريتين سيعود بالمنفعة على الجانبين.

4.2.4 التأثيرات المحتملة لمناطق التجارة الحرة، العميقة والشاملة المقترحة

تشمل دراسات تقييم التأثير على الاستدامة في مناطق التجارة الحرة الأورو-متوسطية في تونس والمغرب فصولا مستقلة تعطي «تحليلا اجتماعيا» و«تحليلا بيئيا» إضافيين^[83]. ويعطي الفصل الخاص بالتأثير الاجتماعي أيضا تحليلا معمّقا لأوضاع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني وتحليلا لآثار مناطق التجارة المُحتملة على حقوق الإنسان وتطبيقها. علاوة على ذلك، تتبّع المناقشة في فصل التحليل

كما ذُكر في الأقسام السابقة، لم يتمّ التطرّق إلا بشكل سطحيّ إلى حجم هذه الخسائر في إيرادات الميزانية وإن تمّ التعويض عنها وكيف في موازنات دول جنوب المتوسط. كذلك، بالكاد جرى التطرّق إلى أيّ مدى أدّت الخسائر في الميزانيات إلى اعتماد التخفيضات في النفقات العامة على الرعاية الصحية والتعليم.

قامت دراسةً أخرى بتحليل حول سياسات التماسك الاجتماعي مع التركيز على الرعاية الصحية والتعليم، واقتراحها كمفهوم بديل لتعزيز التقارب بين دول جنوب البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، بذكر نقطة مثيرة للاهتمام تشير إلى أنّ تغيّر المناخ سوف يؤثر على صحة الإنسان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة^[76].

ويمكن لهذا النهج أن يؤثر على اتفاقيات الشراكة أو على العلاقات الأورو-متوسطية بشكل عامّ. بعبارة أخرى، إلى جانب تأثير تحرير التبادل التجاري على الموازنات العامة، يمكن محاولة تقييم انعكاساته على صحة الإنسان في دول جنوب البحر المتوسط أو حتى في كلا الجانبين، بالنظر إلى عدّة نواح مثل التلوث، الإجهاد المائيّ أو الأمن الغذائيّ.

ولرّما تبرز علاقته محدودةً حتىّ اليوم بتحرير التبادل التجاري للمنتجات الزراعية في التقييمات النادرة المنشورة سابقا والتي تركز في المقام الأول على آثار تحرير التبادل التجاري الصناعي^[77]. وليس من المستغرب أن تتطرّق الدراسات التي نُشرت حول القضايا البيئية في السنوات الأخيرة في الاقتصاد والهندسة الزراعية الخاصة بالمنطقة الأورو-متوسطية إلى محاكاة من السيناريوهات المستقبلية، تحاول إدارة التكيف مع تغيّر المناخ وتأثيره على موارد المياه، والتنوع البيولوجي والإنتاج الزراعي بشكل عامّ وصولا إلى السياحة^[78].

من جهة أخرى، يبدو أنّ الأبحاث النظرية في التنمية والسياسات الزراعية قد لفتت

الاجتماعي هيكلية الركائز الأساسية الأربع لجدول عمل مقبول وضعته منظمة العمل الدولية معتبرة المساواة بين الجنسين قضية متشعبة.

التقرير أنه «يجب أخذها بعين الاعتبار في نظام الضمان الاجتماعي»، في حين أن الآثار المحتملة لإقامة منطقة تجارة حرة من ناحية الحماية الاجتماعية ستكون بغالبيتها «غير مباشرة»^[87]. بالتالي، يبدو أن ما يبقى من المهتم توضيحه هو كيفية التنفيذ والجهات التي ستتكفل بمستحقات إعادة هيكلة نظام الضمان الاجتماعي التونسي.

يلخص تحليل حقوق الإنسان الوارد في الفصل الخاص بالآثار الاجتماعية النقاط الرئيسية التي تمت إثارها حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها انعكاسات غير مباشرة محتملة من الممكن أو من الضروري التخفيف من حدتها من خلال تدابير مصاحبة مناسبة تتخذها كل من حكومتَي تونس والمغرب.

أما بخصوص التأثيرات المباشرة لمنطقة التجارة الحرة على حقوق الإنسان بصفة عامة وعلى حقوق العمل على وجه التحديد، يبدو أن تقارير تقييم التأثير على الاستدامة تترقب فرصا لاحتواء الانحدار نحو الهاوية أو حتى للتحسين، من خلال إنشاء آليات الرصد والتشاور، وكذلك التصديق على الاتفاقيات الإضافية التابعة لمنظمة العمل الدولية^[88].

باختصار، إن ما يمكن لمنطق التجارة الحرة، العميقة والشاملة في المرحلة الحالية تقديمه إلى جانب التقارب التنظيمي، محدودٌ جدًا أو مؤقت بالنسبة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان دول جنوب البحر المتوسط. وبدوره قد يحمل اعتماد معايير وقوانين الاتحاد الأوروبي في النهاية آثارا سلبية أكثر منها إيجابية على اقتصادات دول شمال إفريقيا ومجتمعاتها والمساحة السياسية لحكوماتها.

ويبدو أن «نتائج» التحليل أو بالأحرى الاقتراحات الغامضة التي يمكن أن تتأتى عن إقامة منطقة حرة في تونس، تعتمد أولا على سلسلة من الأحكام ما تزال مجهولة حتى الآن وتُرد في النص الخاص بمناطق التجارة الحرة وترتبط بقضايا كحقوق العمال أو الحماية الاجتماعية. أما بالنسبة إلى حقوق العمال، فتتخطى عملية تعزيز إمكاناتهم حاليًا إجراءات التكيف عن طريق توافق معايير المنتج الذي يعتمد في المرحلة الأولى على شمل الفصل المتعلق بالتبادل التجاري والتنمية المستدامة، والذي ينبغي أن «يساعد على منع الانحدار نحو الهاوية»^[84].

وبهدف تخفيف الضغط على معايير العمل، يجب على تونس أن تقوم، بناء على توصيات تقرير تقييم التأثير على الاستدامة، بالتزامات داخل وخارج إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة من حيث تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، وتبني التشريعات الأوروبية بشكل تدريجي. وفي حال تبين أن التقارب القانوني هو الوسيلة العملية الفضلى للسير قُدما بما يخص حقوق العمال في تونس، فإنه بطبيعة الحال يحتاج إلى نقاش إضافي مفضل بين الجهات الاجتماعية الفاعلة.

وقد لا يشكل إدراج فصل خاص بالتبادل التجاري والتنمية المستدامة في المعاهدة أداة كافية لتحقيق هذا الهدف^[85]. كما أن التقرير يصرّ على أن الفوائد المتوقعة من منطقة التجارة الحرة لن تتحقق من دون إعادة توزيع شاملة بين مختلف القطاعات، ما يعني توفّر «مرونة» أكبر في سوق العمل التونسي^[86].

أما بالنسبة إلى احتواء التداعيات السلبية لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، فيؤكد

4.3 معونة الاتحاد الأوروبي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط وتعاونها

يظهر أنّ ما نُشر حول المساعدة الفنية والمالية المقدّمة من الاتحاد الأوروبي قد اعتمد حتى الآن منطقاً مغايراً نوعاً ما. إذ ركّز جزءٌ كبير من الكتابات حول مساعدات التنمية - بشكل عامّ وفي سياق المنطقة الأوروبي-متوسطية بشكل خاصّ - على وصف حجم التمويل والبرامج التي استفادت منه بما في ذلك ذكر المانحين البارزين من جهة والدول المستفيدة من جهة أخرى.

هذا ما اقتصر عليه عادة التقارير السنوية والإحصاءات والأخبار التي نشرها الاتحاد الأوروبي ووكالاته المختلفة بالإضافة إلى تجميع سلسلة من الوثائق الخاصّة ببرامج المساعدات على سبيل المثال البرامج الإرشادية الوطنية أو الإقليمية المتعدّدة السنوات. كما يُطلع كلّ من بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية الرأي العامّ على نطاق واسع على التعمّلات والقروض التي يقومان بتقديمها في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ضمن كتيبات لامعة. وفي بعض الحالات، تضمّنت هذه الوثائق المنشورة في السنوات الأخيرة وصفاً وجيزاً لتقييمات تلت تنفيذ المشاريع، غير أنّها لا تُظهر إلا مجموعة مختارة منها^[90].

أمّا فيما يتعلّق بالمؤلّفات الأكاديمية التي تُعنى بالعلاقات الأوروبي-متوسطية، فإنّ عدد الدراسات الخاصّة بالتعاون الإنمائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط محدودٌ نوعاً ما. إذ أنّ بعض هذه التقارير لا يقدّم سوى صورة عامّة عن حجم وهيكلية التعاون الإنمائي للاتحاد الأوروبي في سياق أدوات التمويل التي تعود إلى الإجراءات المالية والتقنية لمرافقة إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأوروبي-متوسطية، وإلى الآلية الأوروبية للجوار والشراكة^[91].

في حين أنّ البعض الآخر منها نظر بشكل مفصّل إلى العوامل المحدّدة لتوزيع المساعدات من ضمنها دوافع ومصالح الجهات المانحة المعنية^[92]. فبيّنت إحدى الدراسات على

4.3.1 دور معونة الاتحاد الأوروبي وتعاونها في التخفيف من الأثر الاجتماعي لاتفاقيات الشراكة الأوروبي-متوسطية

يبدو أنّ عدد البرامج المموّلة من الاتحاد الأوروبي والمصمّمة بشكل واضح من أجل التخفيف من الآثار السلبية لتحرير التبادل التجاريّ محدودٌ إلى حدّ ما. وقد تمّت الإشارة أعلاه إلى أنّ الدعم الماليّ لتكاليف التأقلم لم يكن مخطّطاً له أو حتّى ممكناً على الرغم من زيادة التمويل المتوقّرف من خلال الإجراءات المالية والتقنية لمرافقة إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأوروبي-متوسطية، ولاحقاً عبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

أمّا عدد التقييمات العلميّة المُتاحة لأثر كلّ منهما فيقلّ عن العدد الضئيل للبرامج نفسها. وتشمل الأمثلة القليلة المتداولة تحليلاً حول تحديث القطاع الصناعي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط التي كشفت أنّ هذه البرامج كانت ستعاني من أوجه قصور مختلفة من ضمنها التعقيدات المؤسسيّة، فضلاً عن غياب التنسيق وخطّة استراتيجية طويلة الأجل^[89].

وعوضاً عن تقديم تحليل واضح يعرض كلا من نتائج وحاصلات وأثر التعاون الإنمائيّ،

والتقنية مرافقة إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورو-متوسطة^[98].

وبعيدا عمّا ركّز عليه هذا النوع من المساعدات، تطرّق بعض الكتاب إلى المساعدة المالية قائلين إنّها قد ساهمت في تعزيز قوّة النخبة التجارية وكذلك الشركات الزراعية الكبرى في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، على حساب الغالبية الكبرى من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) وأصحاب المزارع الصغيرة^[99].

وهذا بدوره يتعارض مع الاهتمام التقليديّ البارز في تنمية المشاريع الجزئية والصغيرة والمتوسطة الحجم والتي غالباً ما تمّ اعتبارها ركيزة أساسية لمساعدات الاتحاد الأوروبي (الرجاء النظر إلى الأولويات المرتبطة بالإجراءات المالية والتقنية مرافقة إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورو-متوسطة، والآلية الأوروبية للجوار والاتحاد من أجل المتوسط بالإضافة إلى القروض والمساعدات الفنية المقدّمة من قبل كلّ من بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية).

وفي حين أنّه يتوفر على ما يبدو الكثير من التحليلات حول الخصائص والتحديات الرئيسية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا يبرز سوى عدد قليل من التقييمات المفصّلة لأثر وفعالية مبادرات التنمية السابقة التي طالت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتمويل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في جنوب البحر الأبيض المتوسط^[100].

وأخيراً يمكن القول إنّ البرامج الأخرى بما في ذلك تطوير المرافق العامة وحماية البيئة أو التعاون في مجالات الصحة والتعليم والبنى الاجتماعية بتمويل من الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة قد ساهمت بشكل أو بآخر في احتواء الآثار السلبية لاتفاقيات الشراكة

سبيل المثال عن اهتمام بارز في تخصيص تمويل الاتحاد الأوروبي المتعدّد الأطراف والتمويل الثنائيّ للدول الأعضاء فيه لبعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط دون سواها، من بينها الجزائر ومصر والمغرب وتونس والأردن، الأمر الذي يشير إلى أهمية المصالح التجارية وراء توزيع المساعدات بالإضافة إلى العلاقات «التاريخية» المتينة أو الأسباب الاستراتيجية^[93] فحسب. كما أكد المؤلّفون على الدور الكبير الذي يلعبه التعاون الاقتصادي نسبياً في التوزيع القطاعي للتمويل المقدّم إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وخاصّة الثنائيّ منه لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

وسلط عددٌ من المنشورات الأخرى الضوء على النقاط التالية:

- الافتقار إلى الترابط المنطقيّ في غالب الأحيان بين السياسات المختلفة و«تفعيل» التعاون الإنمائيّ أكان من أجل مصالح تجاريّة أو فعلاً أمنيّة^[94]؛
- التناقض الواضح بين الهدف الذي يدّعي الاتحاد الأوروبي العمل في سبيله وما يقدمه في واقع الأمر من حيث تعزيز التنمية المستدامة والشاملة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط^[95]؛
- تخصيص الأولوية للمساعدة المالية والتقنية لدعم الإصلاح الاقتصادي، والتقارب القانوني والتأقلم على النحو المنصوص عليه في المقاربة الشاملة لكلّ من الشراكة الأورو-متوسطة وسياسة الجوار الأوروبي^[96]؛
- التعقيدات المؤسسية للكفاءات المشتركة في التعاون الإنمائيّ الأوروبي (تزايد مستمرّ في كفاءات الجهات الفاعلة فضلا عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء)^[97]؛
- ضعف حجم التمويل الذي تمّ التعهّد به لبرامج دعم المجتمع المدني والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية أو حتى الزراعة، على الأقلّ في ظلّ الإجراءات المالية

الأورو-متوسطية. ولكن تبقى المشكلة في عدم تقييم برامج المساعدة بالقدر الكافي، وفي حال العكس، في اعتمادها إطارا تحليليًا مختلفا.

4.3.2 دور معونة الاتحاد الأوروبي وتعاونها في الترويج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

يبدو أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتعزيزها بالكاد قد لعب دورا في اختيار الاتحاد الأوروبي تمويل مشاريع دون سواها أو في التقييمات القليلة المتوفرة على أي حال لأثرها. وإن افترضنا أن جزءا كبيرا من التدخلات الإئتمانية الممولة من الاتحاد الأوروبي تؤثر بشكل أو بآخر على تمتع مواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب تقييم أثرها إجراء تحليل معمق لكل مشروع تم تنفيذه إضافة إلى الأهداف والأدوات المستخدمة ووضع إطار تحليلي يمكن من إتمام تقييم مماثل.

في الوقت نفسه، لعلّه من المثير للاهتمام النظر في كيفية تنفيذ هذه المشاريع من ناحية امتثالها لمعايير العمل الواردة أو المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال. نشر البنك الأوروبي للاستثمار في العام 2015 تقريرا حول تأثير العمالة على «استثمارات بنك الاستثمار الأوروبي في تطوير البنى التحتية» في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وإلى جانب تقييم عدد فرص العمل التي توفرت كجزء من المشاريع المنفّذة، سمحت دراسة الحالات أيضا بالتوصل إلى بعض الاستنتاجات الخاصة باحترام معايير الصحة والسلامة^[101]. إلا أن هذا النوع من الدراسات يبقى نادرا.

في الواقع إن ما يحمل أثرا بارزا على تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية هو حركة الهجرة واللجوء التي وضع الاتحاد الأوروبي نتيجتها عددا من الآليات المختلفة. ووفقا لدراسة نُشرت مؤخرا للمديرية العامة للسياسات الخارجية في البرلمان الأوروبي، تم تنفيذ مئات من المشاريع في دول العالم الثالث خلال السنوات العشر الماضية؛ وخاصة في المغرب، إضافة إلى دول أخرى جنوب البحر الأبيض المتوسط، التي استفادت من كم كبير من التعاون في موضوع الهجرة واللجوء. كما تم تخصيص جزء كبير من هذه الأموال على ما يبدو لتعزيز نظم الرقابة على الحدود بدلا من مثلا تحسين نظم الهجرة القانونية. وعلاوة على ذلك، يبرز «عدد وافر من المشاريع في كل من هذه الدول ضمن أطر قانونية ومؤسسية مختلفة، لا تتوافق دائما مع بعضها البعض أو حتى قد يحصل تداخل فيما بينها»^[102].

ويكاد إطار الشراكة الأورو-متوسطية ألا يتناول قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. إذ عُقد المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الأول حول «تعزيز دور المرأة في المجتمع» في العام 2006 وانتهى باعتماد برنامج عمل إسطنبول. وعلى الرغم من أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين برزا في خطة العمل، بقيت أموال الاتحاد الأوروبي المتاحة للبرامج الهادفة إلى تحسين الدور السياسي والاقتصادي للمرأة بحسب التقارير الميدانية القليلة، لا تُذكر^[103]. كما افتقدت إلى تقييم أثر هذه البرامج بما في ذلك على سبيل المثال البرنامج الإقليمي الخاص «بدور المرأة في الحياة الاقتصادية» بين عامي 2006 و2009^[104].

فمنذ العام 2006، عُقد مؤتمرات وزارية مرتبطة بالمنطقة الأورو-متوسطية حول المرأة وذلك في العامين 2009 و2013. وتم اعتماد تمكين المرأة باعتباره أحد الأولويات الحديثة للاتحاد الأوروبي من أجل المتوسط^[105]. وعلاوة على ذلك، استهل العديد من المشاريع الجديدة أو المتابعة في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بما في ذلك

تفتقر عامّة إلى المراقبة والتقييم وبالتالي وفي «غياب تقييم جدّي لآثارها، تبقى قيمة المبادرات وفعاليتها مجهولة بمعظمها».

إلا أنّ تحليلاً آخر قد شدّد على مساهمة مساعدات الاتحاد الأوروبي في مجال التعليم في تحسين نظم التعليم في بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على الرغم من عدم دعم هذا الاستنتاج بتقييم أكثر تفصيلاً لبرامج محدّدة يمولها الاتحاد الأوروبي^[112]. ودعا التقرير نفسه الذي يراجع أنظمة الحماية الاجتماعية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ويكشف عن أوجه القصور فيها إلى «مشاركة أكبر من أجل شراكة حقيقية» مع دول أعضاء الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف جعل أنظمة الحماية الاجتماعية في هذه الدول أكثر كفاءة.

برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل الخاصّ بالمرأة^[106] بالإضافة إلى مشاريع إقليمية بادر بها الاتحاد من أجل المتوسط مثل «النساء الشابات كأصحاب عمل» أو «حقّ المرأة في الصحة»^[107] أو المساعدة التي قدّمها بنك الاستثمار الأوروبي للصندوق الأردنيّ للمرأة «لتمويل مشاريع صغيرة الحجم»^[108].

إلا أنّه لم يتمّ تقييم أثر المبادرات السابقة التي تُفُذت بتمويل من الاتحاد الأوروبي من أجل تمكين المرأة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

كما يبدو أنّه من غير الواضح ما إذا ساهمت هذه المشاريع الجديدة وبأية طريقة في مضاعفة الجهود التي تصبّ في مصلحة المرأة ما ينطبق أيضاً على «مؤسسة المرأة من أجل المتوسط» التي أنشئت في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، على أنّها رابطة إقليمية أخرى^[109].

برز كلّ من قطاعي الصحة والتعليم أيضاً في العادة في خانة الأولويات لمساعدة الاتحاد الأوروبي الإنمائية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أنّ هاذين المجالين قد جذبا نسبة كبيرة من المساعدات المخصّصة لهذه الدول في السنوات الأخيرة، اقتصر تحديد أثرها بحسب بعض الكتاب على «تسجيل الإنجازات الكميّة... مع إيلاء القليل من الاهتمام إلى الناحية النوعية مثل جودة المقاربات المتّبعة»^[110].

وأشارت دراسة أخرى إلى أنّ التمديد المخطّط له لبرنامج سابق مولّه الاتحاد الأوروبي وهو يرتبط بإصلاح التعليم الفنيّ والتدريب المهنيّ في مصر كان سيؤدّي «إلى حلّ محتمل لعدد من التحديات القانونية والمؤسسية التي تواجه هذا البرنامج في مصر»^[111]. ويختتم الكاتب بالقول إنّهُ فيما يتعلّق ببرامج سوق العمل ذات التمويل الأجنبيّ، فهي

4.4 ملخص واستنتاج

سياسة الجوار الأوروبي وغيرها من الاستراتيجيات، بقيت مبهمة إلى حد ما. والأهم من ذلك أنها على ما يبدو لم تُترجم إلى أعمال مراجعة فعلية للأدوات الرئيسية والمصالح والمبادئ الأساسية التي توجّه التعاون الأورو-متوسطي منذ تأسيس الشراكة الأورو-متوسطية في العام 1995.

ويستمرّ الاتحاد الأوروبي بالتشديد في سياساته الخاصة ب دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على الإصلاح الاقتصادي، وتحرير التبادل التجاري وتعديل للهيكلية يترافق مع سياسات الهجرة المقيّدة التي تركز خاصة على منع الهجرة غير النظامية. وتكمن خطورة التفاوض حول مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة في أن يؤدي إلى دعم هذا التوجّه عبر إثقال أهداف التقارب القانوني كما نصّت عليه النسخ الأولى من خطط عمل سياسة الجوار الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، تخاطر سياسة الجوار الأوروبي لعامي 2011 و2015 بتقسيم مجموعة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وتحويلها إلى «تجمّع مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة» تسعى إلى تحقيق «النقطة الثانية من جدول الأعمال وهي توسيع هذه المناطق» في حين تشير سائر الدول إلى عدم جهوزيتها لاعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي وتخليها تماما عن الجوهر الأساسي للمقاربة الإقليمية.

كذلك لم تشهد العلاقات المالية والتبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تغييرا جذريا أو أيّ تحوّل في السنوات الأخيرة. واتّسم التبادل التجاري على وجه التحديد بين المنطقتين باختلالات نموذجية بارزة في العلاقات بين «الشمال والجنوب»؛ كزيادة العجز في تجارة البضائع في معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وفي الوقت نفسه تعديل وجهات التصدير والإيرادات وتوجيهها نحو دول نافذة أخرى بعيدا عن أوروبا.

سعى هذا التقرير إلى الإجابة عن سؤالين؛ الأول: هل أدّت التطورات قبل وأثناء قيام الثورات العربية إلى حدوث أي تغيير مفاهيمي في سياسة الاتحاد الأوروبي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؟ والثاني: هل نتج عنها تبدل في موضوع المناقشة العلمية للتركيز على قضايا تكشف عن أثر التبادل التجاري الحرّ والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؟

فضلا عن النظر إلى مسار سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ العام 1995 وذلك بالتركيز على أسسها النظرية، لخصّ الجزء الأول من التقرير عملية تطوّر العلاقات الاقتصادية والمالية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة على خلفية تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية.

أما في الجزء الثاني، فاستعرض التقرير وناقش ما كُتب قبل الثورات العربية وبعدها، حول الاقتصاد وسياسته وأثر التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي من الناحية الاجتماعية وتأثيره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

بالنسبة إلى السؤال الأول، عرض التحليل البارز في هذا التقرير «البعد الاجتماعي» للعلاقات الأورو-متوسطية، مشددا على قضايا مثل خلق فرص العمل، وحقوق اليد العاملة، والمساواة بين الجنسين التي حصدت المزيد من الاهتمام تدريجيا منذ بداية سياسة الجوار الأوروبي في العام 2004. إلا أنّ هذه المراجع الواردة في خطط عمل

المختلفين بل حاولت أن تبين أثر تحرير التبادل التجاري على اقتصاد كل من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل عام.

فضلا عن ذلك، نادرا ما تمّ التمعّن في الفوارق بين الجنسين من حيث الأجور وفرص العمل، في حين عُنيت أكثرية الدراسات بعدد محدود من الحالات في تونس والمغرب ومصر التي تمّ التركيز عليها في الغالب. أمّا بالنسبة إلى الآثار المترتبة عن تحرير التبادل التجاري الزراعي، فبقي عدد الدراسات محصورا وتمحور في المقام الأول حول محاكاة لسيناريوهات مستقبلية مختلفة لتحرير التبادل التجاري. وفي هذا الإطار، تمّ تحديد ثغرة بارزة في البيانات والتحليل المتوفرة حول عمالة المرأة في القطاع الزراعي ووضعها في المناطق الريفية عامة.

واستمرّ أثر تحرير التبادل التجاري على ظروف العمل ونوعيته والحماية الاجتماعية - بمعزل عن بعض الاستثناءات القليلة - بمثابة منطقة عمياء في الأبحاث الاقتصادية. إلا أنّ تدهور ظروف العمل ومخالفة معايير العمالة يشكّلان إثنتين من التحديات الكبرى التي يجب معالجتها في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في السنوات القادمة.

وفيما يتعلّق بالحماية الاجتماعية وظروف عمل المهاجرين القادمين من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط والموجودين في الاتحاد الأوروبي، فهي لم تختلف فعلا بالنسبة إليهم. ورغم الدراسات التي نُشرت مدقّقة في ظروف عمل المهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي، معظمها لا يفرّق بين دول المهاجرين المنشأ.

ويبدو أنّ التطرّق إلى قضايا أخرى مثل الحصول على العمل، والضمان الاجتماعي والصحيّ مع التركيز بوجه خاصّ على المهاجرين من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط داخل الاتحاد الأوروبي بقى انتقائيا ومحدودا. وقد يشكّل تتعّب وتقييم كيفية عمل

من جهة، بقيت المساعدة الماليّة الأوروبية محدودة إلى حدّ ما في قيمتها، إن تمّ تحديدها من حيث نصيب كل فرد ولا سيما في الدول ذات الكثافة السكانية مثل مصر والمغرب. ومن جهة أخرى، تعرّضت مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى انتقادات كثيرة في عدّة تقارير جزاء تركيزها أولا على الإصلاح الاقتصادي والمصالح الأمنية، مثل أنظمة مراقبة الحدود، بدلا من دعم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط للتخفيف من الآثار الاجتماعية المترتبة على تحرير التبادل التجاري.

وتشير نتائج هذا التقرير إلى تغيير جزئيّ على الأقل أو إلى إعادة نظر في المواضيع الرئيسيّة التي تناولتها المؤلفات الخاصّة بالعلاقات الأورو-متوسطية ولكن من دون التركيز على المنهجيات المستخدمة. إلا أنّه في الآونة الأخيرة، علّت بعض الأصوات منتقدة ومدقّقة على ما يبدو فيما يمكن للتبادل التجاري توفيره إضافة إلى ما يمكن للنماذج والوسائل الاقتصادية المتطورة التكهن به.

كما بدأ الخبراء الدوليون التحذير من مخاطر عديدة قد تنشأ عن قيام منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة وتطال اقتصاد وسياسات ومجتمعات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بصورة عامة. كذلك، يبدو أنّ عددا متزايدا من علماء الاقتصاد يدعو اليوم إلى المزيد من الحذر في التخطيط لتحرير التبادل التجاري في المستقبل وتعزيز التكامل بين دول المنطقة كأداة لمواجهة عمليّات المحور والفروع المتفاقمة في العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، يبدو أنّ الأثر الاجتماعي لتحرير التبادل التجاري الصناعي خاصّة على فرص العمل واليد العاملة والفقر وعدم المساواة قد حصد اهتماما أكبر في السنوات الأخيرة مقارنة مع فترة بداية الشراكة الأورو-متوسطية وصولا إلى منتصف العام 2000. غير أنّه عند إيلائها هذا الاهتمام، لم تميّز معظم المراجع بين السياسات أو الشركاء

مباشرة، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير مصاحبة مناسبة من قبل الحكومات الشريكة - علماً أنّ هذه التوصية مألوفة إذ جاءت عند إبرام الاتفاقيات السابقة وتقييمها. في المرحلة الراهنة، لا تؤمّن مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة سوى القليل من حيث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. ولربما تنتج عن اعتماد معايير الاتحاد الأوروبي في النهاية آثاراً سلبية أكثر منها إيجابية على اقتصادات ومجتمعات دول شمال إفريقيا وسياسات حكوماتها العامة.

في النهاية، يظهر أنّ موضوع التعاون الإنمائي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لم يحصد اهتماماً بارزاً أكان قبل أو بعد الثورات العربية. بالإضافة إلى ذلك، بالكاد تطرقت الكتابات المختلفة إلى تقييم أثر وفعالية المساعدات الأوروبية المقدمة إلى هذه الدول في نطاق الإجراءات المالية والتقنية لمرافقة إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية والآلية الأوروبية للجوار والشراكة، فضلاً عن القروض التي قدّمها مثلاً بنك الاستثمار الأوروبي. بالتالي، وبصرف النظر عن اعتبار دعم الإصلاحات من أهمّ الأولويات بدلا من العمل على التخفيف من الآثار السلبية لتحرير التبادل التجاري، يبرز انعدام واضح في عدد الدراسات التي تركز على تتبع عملية التنفيذ الفعالة وعلى تقييم آثار البرامج المختلفة الممولة من الاتحاد الأوروبي في قطاعات التعليم أو الصحة أو تعزيز الحوار الاجتماعي حول حياة الأفراد في مجتمعات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

نظام التنسيق الجديد في مسألة شؤون الضمان الاجتماعي بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي موضوعاً مثيراً للاهتمام. كما تبرز حاجة إلى تحليل أكثر تفصيلاً حول الإطار القانوني الخاص بالحصول على الضمان الاجتماعي وكيفية تطبيقه عملياً عند التعاطي مع اليد العاملة المهاجرة من دول أخرى في جنوب البحر الأبيض المتوسط والتي لا تندرج في اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية الخاصة بها أو حتى في شراكة التنقل أي أحكام قانونية بشأن الحماية الاجتماعية.

وتبرز ثغرة أخرى في الأبحاث الأدبية تتعلق بتأثير اتفاقيات الشراكة والعلاقات الأورو-متوسطية بشكل عام على المستوى المعيشي لمواطني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الحق في الغذاء والسكن والملبس والمياه والصرف الصحي والتي يمكن ربطها بتحرير التبادل التجاري إذ يؤثر هذا الأخير على قضايا مثل الأمن الغذائي وسلامة الأغذية أو على سبيل المثال الإجهاد البيئي. يتطرق كمّ قليل من الدراسات فقط إلى الأثر البيئي لتحرير التبادل التجاري على دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. إذ أولت الكتابات حول التنمية الزراعية اهتماماً متزايداً بالتنمية المستدامة ولكن من دون الربط بينها وبين الكتابات الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان في موضوعي التبادل التجاري الدولي والأمن الغذائي.

في المقابل، شملت تقييمات استدامة التبادل التجاري لمناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة في المستقبل، تحليلاً للآثار الاجتماعية، حتى أنها أشارت إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، يبدو أنّ كشف الكتاب للتأثيرات المباشرة (حقوق اليد العاملة في المقام الأول) وغير المباشرة على هذه الحقوق بالتحديد وعلى حقوق الإنسان عامة، يعكس اقتراحات غامضة لما يمكن أن يحدث إذا ما أضيفت «أحكام قانونية غير واضحة بعد» إلى نصّ الاتفاقيات النهائي. كما تشدّد الدراسات على ضرورة الحدّ من الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتي اعتبرت غير

[8] كاوش، كريستينا وريتشارد يونغز (2009)، نهاية «الرؤية الأورو-متوسطية»، شؤون دولية، 85 (5)، ص. 963-975.

[9] المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (2011)، استجابة جديدة لجوار متبدل، تواصل مشترك مع البرلمان الأوروبي، والمجلس، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم، نقاش (2011) 303 أخير، بروكسل، 2011/05/25.

[10] المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (2011)، الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، التواصل المشترك مع المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم، (2011) 200 نقاش أخير، بروكسل، 2011/08/03.

[11] ديميتروفا، بودهانا وزوزانا نوكوفا (2015) إعادة النظر في نموذج التنمية في الاتحاد الأوروبي: وجهات نظر من المغرب وتونس، ملخص سياسات مركز السياسة الأوروبية، 12 يناير 2015، بروكسل، مركز السياسة الأوروبية.

[12] المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية: 2011 (كما دُكر أعلاه).

[13] لانون، إروان (2014)، بدء تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي الجديدة والتفاوض بشأن مناطق التجارة الحرة «العميقة والشاملة»: سياسة جوار أوروبي متعدّدة الوجهات، في المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (تحرير): المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط 2014، برشلونة: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، ص 228-232.

[1] أدو، كوفي (2015)، معايير العمل الأساسية والتجارة الدولية. الدروس المستخلصة من السياق الإقليمي، برلين وهایدلبرغ: شبرينغر- فارلاخ. 235-236.

[2] «الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط» (إعلان الاتحاد من أجل المتوسط)، باريس، 13 يوليو 2008، 2016/06/10.

[3] مارتن، إيفان (2009)، مقدمة: أيّ بعد اجتماعي لأيّ نوع من الشراكة الأورو-متوسطية؟، في: إيفان مارتن (محرّر)، 20 + 10. 30 مقترح لتطوير البعد الاجتماعي الحقيقي للشراكة الأورو-متوسطية، فريديريك- إيبيرت- ستيفتونغ 2016/05/12.

[4] مارتن، إيفان: 2009 (كما دُكر أعلاه).

[5] أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، الاتحاد من أجل المتوسط، عام 2016، 2016/06/20.

[6] جونيمان، أنيت (2013) Vor dem Scherbenhaufen einer verfehlten Regionalpolitik: Europa und der Arabische Frühling. في: تورستن جيرالد شنايدر، Der Arabische Frühling: Hintergründe und Analysen, 95 Wiesbaden: Springer VS. 114.

[7] زعرب، انجا (2013)، Der Zusammenbruch des autoritären Gesellschaftsvertrags: Sozio-ökonomische Hintergründe der arabischen Proteste. في: أنيت جونيمان وأنجا زعرب: الثورات العربية. Vielfalt von Protest und Revolte im Nahen Osten und Nordafrika,

[14] ديميتروفا، بودهانا وزوزانا نوكوكوفا (2015) (كما ذُكر أعلاه).

المتوسط، ص 282 287-.

[15] دراير، إيانا (2012)، السياسة التجارية لجوار الاتحاد الأوروبي. سبل الماضي قدما لاتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة، دراسات والبحوث نوتر أوروبا، العدد 90، مايو 2012، الجدول 10، 20-21، 43، 12/6/2016.

[21] فيسبروك، أنجا (2015)، هجرة اليد العاملة الأورو-متوسطية: شراكة مفيدة للطرفين؟، في: فرانشييسكا إيبوليسيو وسيلين ترافيسانوت (محرران)، الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. آليات التعاون الدولي، كامبردج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص 173-191.

[16] فان دير لو، غيوم (2016)، رسم الخرائط خارج نطاق ومحتويات مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة مع تونس والمغرب، بحوث المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مجموعة يورومييسكو، عدد رقم 28، بروكسل: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، ص. 31.

[22] مارتن، إيفان وآخرون. (2015)، استكشاف سبل جديدة لشؤون تشريع هجرة اليد العاملة إلى الاتحاد الأوروبي، وثيقة مطلوبة من لجنة الحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية، بروكسل: البرلمان الأوروبي. رفائيل بير وأنجا زعرب (2015)، سياسة الهجرة الأوروبية بعد الربيع العربي: التمسك بالأمن أم الارتقاء إلى مستوى التحديات؟ محاضرة أقيمت في ندوة موضوعها « بعد أربع سنوات: مرحلة ما بعد الربيع العربي وتحدياتها المتعددة الجوانب بالنسبة للاتحاد الأوروبي. نظم الندوة آنييت جونيمان وجوليا سامون. المؤتمر الثاني والعشرون الرابطة الألمانية لدراسات الشرق الأوسط (DAVO)، والمؤتمر الأول لقسم الدراسات الإسلامية في الرابطة الشرقية الألمانية، بوخم 24-26 أيلول (سبتمبر) 2015.

[17] فان دير لو، غيوم (2016)، ص 32-33 (كما ذُكر أعلاه).

[18] الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي «المشاركة» في البرلمان مع الأردن والمغرب وتونس- وهي تتألف من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، السويد، اسبانيا، البرتغال، وفي حال شراكات التنقل كل من المغرب وتونس، تضم أيضا المملكة المتحدة وبلجيكا في حين أن شراكة التنقل في المغرب تضاف إليها هولندا بصفتها دولة موقعة، وإلى شراكة التنقل في تونس والأردن، الدمارك وبولندا، وإلى شراكة تنقل الأردن، كل من قبرص واليونان ورومانيا والمجر (هنغاريا).

[23] بلوكمانز، ستيفن (2015)، مراجعة سياسة الجوار الأوروبي لعام 2015: سياسة مع وقف التنفيذ، تعليق مركز دراسات السياسة الأوروبية، 1 ديسمبر 2015، بروكسل: مركز دراسات السياسة الأوروبية.

[19] كولز، مارتن (2014)، فعالية حظر إعادة الدخول واتفاقيات إعادة القبول، دراسة من قبل نقطة الاتصال الألمانية الوطنية لشبكة الهجرة الأوروبية، ورقة عمل الشبكة، عدد رقم 58، نورمبرج: المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين وشبكة الهجرة الأوروبية، 12/6/2016.

[24] ووناكوت، رونالد ج. (2006) تجارة واستثمار في محور نظام التنقل والتوزيع مقابل إقامة منطقة تجارة حرة، الاقتصاد العالمي، مصدر 3/19 مايو 1996؛ بالدوين، ريتشارد إي، لأوروبا متكاملة، مركز البحوث الاقتصادية والسياسة، لندن، 1994.

[20] جوان، نتالي (2008)، الهجرة الدائرية في المنطقة الأورو-متوسطي، أو عندما تساهم اليد العاملة المهاجرة في عملية الازدهار دون جني ثمار الإنخراط، في: (تحرير) المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، الكتاب السنوي حول منطقة البحر الأبيض المتوسط عام 2008، برشلونة: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض

[25] فيميز (2012)، تقرير المركز الأورو-متوسطي للاستثمار والشراكة حول الشراكة الأورو-متوسطية. مرحلة من الخيارات، قام بتنسيقها أحمد جلال وجان-لويس

الاقتصادي في المنطقة الأورو-متوسطية، تقرير نهائي سبتمبر 2009، مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية ومركز دراسات السياسة الأوروبية، هاغيمير، يان وأندراي سيسليك (2009)، تقييم أثر تحرير التجارة برعاية الاتحاد الأوروبي في الدول الشرق الأوسط، مجلة التكامل الاقتصادي، 24 (2009) 2، ص. 344-369.

[34] بعض مراجعات الكتابات المتوقّرة من ضمنها: جارو، يواكيم (2011)، التكامل الاقتصادي في المنطقة الأورو-متوسطية: الوضع الراهن واستعراض الدراسات، ورقة عمل مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات العالمي، عدد رقم 07-2011، 12/5/2016. فيسيلينك، إي. ور. بوشما (2012)، دراسة وتقييم مشاريع الأبحاث حول سياسة الجوار الأوروبي، مشروع بحث، برنامج إطار عمل اللجنة الأوروبية السابعة، اتفاقية المنحة 266834، يناير 2012؛ مينوت، نيكولا وآخرون، (محررون) (2010). تحرير التبادل التجاري وحالة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العاصمة واشنطن: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

[35] فيسيلينك، إي. ور. بوشما: 2012 (كما دُكر أعلاه)، باريدي، نيكولا وناتالي رؤ: 2012 (كما دُكر أعلاه).

[36] تقييم أثر الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية 2007؛ جورج، كلايف، توماس إيوانوو وكولن كيركاتريك (2013)، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتجارة والمقاربة الإقليمية: تقييم الأثر على تنمية الدول الشريكة لأوروبا، في: مايكل شولتز وفيليب دو لومباردي (محرران)، الاتحاد الأوروبي والمقاربة الإقليمية. قيام الأقاليم في القرن الواحد والعشرين، الاقتصاد السياسي الدولي جديد لسلسلة المقاربات الإقليمية، أبينغدون: روتليدج، ص 63-82.

[37] بيتي، ميشيل وآخرون. (محررون) (2015)، التنمية الزراعية المستدامة- المقاربات والتحديات في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، شام: سبرينغر إترناشيونال بابليشينغ سويسرا.

رايفرز، نوفمبر 2012، مرسيليا: المركز الأورو-متوسطي للاستثمار والشراكة، ص 53-55، 56-63.

[26] باريدي، نيكولا وناتالي رؤ (2012)، لمّ المكاسب التجارية من الشراكة الأورو-متوسطية محدودة؟ مجلة التجارة العالمية، 46 (2012) 3، ص. 571-596.

[27] حسابات المؤلفة بالاعتماد على يوروستات (2015) ... يعتمد الفصل الثالث على الجداول والأشكال التي أعدتها المؤلفة بناء بيانات من مصادر مختلفة مثل يوروستات، إحصاءات التجارة الدولية (الأمم المتحدة)؛ تقرير الاستثمار العالمي؛ مؤشرات التنمية العالمية. يمكن الحصول على الإحصاءات بطلبها من المؤلفة.

[28] البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

[29] فيميز (2012)، (كما دُكر أعلاه) بيتا، أنا ماريا (2013)، هل الاتحاد الأوروبي هو أفضل شريك تجاري للدول المجاورة له؟ ورقة عمل حول مشاركة أصول المعرفة: دول مجاورة متماسكة إقليميًا، 02/2، يناير 2013، 20/6/2016.

[30] زعرب، أنجا (كتاب قيد الطبع)، التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل مبادرات التجارة الحرة الأوروبية والأميركية، في هاوارد ليوين وأنجا زعرب (محرران): مبادرات التكامل الإقليمي في آسيا من منظور مقارن.

[31] شيمينغي، محمد أ. وهادي بشير (2012)، هل تحققت الوعود السابقة للتأكيد على أهمية الشراكة الأورو-متوسطية؟ في: جوان كوستا فونت، أوروبا واقتصاد منطقة البحر الأبيض المتوسط، أبينغدون ونيويورك (محرر): روتليدج، ص. 108-109.

[32] متوفرة على الرابط التالي:

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2008/february/tradoc_137777.pdf

[33] أنظر/ي مثلا: دي وولف، لوك وماريلا ماليساوسكا (محرران) 2009، التكامل

النمو الشامل في منطقة الشرق الأوسط: التوظيف وأبعاد الفقر في دراسة مقارنة، FEM35-16، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2012-2013، يونيو 2013.

[41] تريكي، سعاد (2009)، عمالة النساء والشراكة الأوروبية-متوسطية، في مارتين، إيفان: 2009 (كما ذكر أعلاه)؛ ثولان، جوشن (2015)، التوظيف، التعليم والاندماج في المجتمع: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان: الخلفية، البحث المتوسطي للشباب العربي: نحو عقد اجتماعي جديد 01 / BP-2015 مارس 2015؛ تساني، ستيا وآخرون. (2012)، مشاركة المرأة في القوى العاملة والتنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط: ما هي السيناريوهات المرتقبة في العام 2030؟، تقرير آفاق جديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الفني، عدد رقم 19، ديسمبر 2012، 12/3/2016. المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية (2006)، المرأة والتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نيسان 2006، مرسيليا: المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (2016)، كيف يؤثر نوع الجنس على فرص الشباب في الدول العربية المتوسطية، خطة عمل البحث المتوسطي للشباب العربي: نحو عقد اجتماعي جديد، 06-2016.

[42] لوركا، أليخاندرو (وآخرون) (2000)، أثر تحرير التبادل التجاري الرئيسية الأورو-متوسطي على تبادل المنتجات الزراعية، FEM01-43، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، أيلول 2000، كافالاري، أيكاتريني (2009)، إصلاحات سياسة التجارة الزراعية وتحرير التبادل التجاري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فرانكفورت أ.م. بيت لانج، توديل ماركو، لورينا وآخرون. (2015)، قضايا تحرير التبادل التجاري في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، في: بيتي، ميشيل وآخرون: 2015 (كما ذكر أعلاه).

[43] دي ميو، إميليو، جيانلوكا ناردونه وروبرتو سيستو (2004) التجارة الزراعية في

[38] غريث، هارالد وستيفان تاغيرمان (1999)، الإتفاقيات الأورو-متوسطية الحديثة. تحليل للأفضليات التجارية في الزراعة، ورقة مناقشة، 1999/2، معهد الاقتصاد الزراعي، غوتغن، ألمانيا؛ غارسيا ألفاريز كوكه ج.م. (2011)، وتحرير التجارة الزراعية في الدول المتوسطية الشريكة. التقدم في مجال بحوث أنظمة التنمية الزراعية الغذائية والريفية المستدامة في الدول المتوسطية الشريكة، - D10 سبتمبر 2011؛ غارسيا ألفاريز كوكه، (2004) JM، الزراعة في الاتحاد الأوروبي والسياسة الزراعية المشتركة: توقعات القرن الواحد والعشرين وآثارها على دول البحر الأبيض المتوسط، في: أ. ماركينا (محرر)، التحديات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط 2000-2050، دورديخت: أكاديمية كلوير للنشر، ص 319-328؛ غارسيا ألفاريز كوكه، خوسيه ماريا (2002)، التجارة الزراعية وعملية برشلونة: هل من الممكن قيام تحرير تام للتبادل التجاري؟، عرض أوروبي للاقتصاد الزراعي، 29 (2002) 3، ص 399-422. توديل ماركو، لورينا وآخرون. (2015)، قضايا تحرير التبادل التجاري في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، في: بيتي، ميشيل وآخرون: 2015 (كما ذكر أعلاه)؛ توديل ماركو، لورينا وآخرون. (2014)، هل تشكل التداير غير الجمركية بديلا عن الرسوم الجمركية في التجارة الزراعية؟ أدلة حديثة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتوقعات حول وضع الزراعة، 43 (2014) 4، ص. 235-240.

[39] بدر، كارين (2010)، المرأة الريفية والزراعة في منطقة الشرق الأوسط، مذكرة المركز الزراعي المتوسطي للدراسات الدولية المتقدمة التخصصية، العدد 66، 17 مايو 2010.

[40] سعيد، منى وآخرون. (2009)، البطالة، التقسيم الطبقي من حيث نوعية الوظائف وسوق العمل في منطقتي البحر الأبيض المتوسط: دراسة حالة في مصر والمغرب، FEM32-20، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2007-2008، نوفمبر 2009؛ حكيمان، حسن وآخرون. (2013)،

وشاملة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، التقرير النهائي الصادر في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، روتردام: إيكوريس، ص 211-212، 14/6/2016.

[50] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص 47-83.

شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013b)، ص. 45-74.

[51] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص. 190.

[52] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، كما دُكر أعلاه.

[53] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص. 198.

[54] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص. 45.

[55] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013b)، كما دُكر أعلاه.

[56] دراير، إيانا: 2012، ص 37-38 (كما دُكر أعلاه)؛ هوكمان، برنار (2016)، اتفاقيات التبادل التجاري الحرّ والعميق والشامل، أوراق عمل معهد الجامعة الأوروبية، 29/2016، فلورنس، معهد الجامعة الأوروبية، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، ص 9-10.

[57] فان دار لو، غيوم: 2016، ص 32-33 (كما دُكر أعلاه)؛ هوكمان، برنار: 2016 (كما دُكر أعلاه)؛ دراير، إيانا: 2012 (كما دُكر أعلاه)؛ محمّديه، كنده (2009)، منطقة التبادل التجاري الحرّة في الأورو-متوسط 2010: الرهانات والتحديات والمقترحات بشأن عمليّة التوظيف في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، في: مارتن، إيفان: 2009 (كما دُكر أعلاه).

[58] سعيد، منى وآخرون: 2009 (كما دُكر أعلاه).

[59] آشي، لحسين (2010)، مقايضة البطالة المرتفعة بالعمل غير الملائم: تحديات التوظيف في المغرب العربي، أوراق عمل كارنيجي، يوليو 2010، 8/5/2016.

منطقة البحر الأبيض المتوسط: إطار العمل الحالي والتوقعات على المدى المتوسط، منطقة الأبيض المتوسط الجديدة، عدد رقم 2/2004، ص 8-16. توديلا ماركو، لورينا وآخرون: 2015، ص. 171-196 (كما دُكر أعلاه).

[44] أياري، شاذلي وجان لويس رايفرز (محرران) (2015)، عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط في تونس، المنتدى الأورو-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية، 20/6/2016.

[45] ناثانسون، روبي وآخرون. (2009)، تفاوت في الدخل ومستوى الفقر بعد تحرير التبادل التجاري في دول الشرق الأوسط، برنامج بحوث المنتدى الأورو-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية 2008-2009، نوفمبر 2009.

[46] مينوت، نيكولا وآخرون: 2010 (كما دُكر أعلاه).

[47] شامينغي، محمد أ. وهادي بشر: 2012، ص 93-115 (كما دُكر أعلاه).

[48] المنتدى الأورو-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية (2014)، تقرير المنتدى الأورو-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية حول الشراكة الأورو-متوسطية. نحو ديناميكية جديدة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، بتنسيق أحمد جلال وجان-لويس رايفرز، يناير 2014، مرسيليا: المنتدى الأورو-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية، الجدول 10، ص. 238.

[49] شركات إيكوريس (ECORYS) للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، تقييم أثر استدامة التبادل التجاري في دعم مفاوضات إنشاء منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، التقرير النهائي الصادر في 25 نوفمبر 2013، روتردام: إيكوريس، ص 189-190، 14/6/2016.

شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013b)، تقييم أثر استدامة التبادل التجاري التجارة في دعم مفاوضات إنشاء منطقة تجارة حرة عميقة

آشي، لحسن (2011)، التحديات الاقتصادية في تونس، أوراق عمل كارنيجي، ديسمبر 2011، 5/8/2016.

[60] بلان، فريدريك وآخرون. (2007)، التحدي الذي يواجه العمل في دول البحر الأبيض المتوسط، FEM3d-02، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية 2006-2007، نوفمبر 2007؛ سعيد، منى (2015)، السياسات والتدخلات الخاصة بعمالة الشباب في مصر، معاً لمؤسسة التدريب الأوروبية، والجامعة الأمريكية في القاهرة، مؤسسة التدريب الأوروبية عام 2015؛ المهدي، علياء وآخرون. (2013)، التعليم ونظم الحماية الاجتماعية في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، تقرير آفاق جديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الفني، عدد رقم 20، يناير 2013. مؤسسة التدريب الأوروبية (2012)، اتحاد مراجعة وضع التوظيف الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. التحدي الذي يواجه عمالة الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لوكسمبورغ: مكتب المطبوعات في الاتحاد الأوروبي.

[61] تريكي، سعاد (2009)، كما ذكر أعلاه؛ ثولان، جوشن (2015)، كما ذكر أعلاه؛ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث: 2016 (كما ذكر أعلاه)؛ مؤسسة التدريب الأوروبية: عام 2012، كما ذكر أعلاه.

[62] المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية: 2006 (كما ذكر أعلاه)، عبده ومريم ونورة رعد (2015)، وضع المرأة في لبنان، في: مؤسسة نساء الأورو-متوسط، « النساء في المتوسط. تقرير الرصد الأول للمؤتمرات الوزارية لمؤسسة نساء الأورو-متوسط»، برشلونة: مؤسسة نساء الأورو-متوسط، ص 15-22؛ آيت زاي، ناديا وفايزة قيراهيم (2015)، مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، في: مؤسسة نساء الأورو-متوسط، « النساء في المتوسط. تقرير الرصد الأول للمؤتمرات الوزارية لمؤسسة نساء الأورو-متوسط»، برشلونة: مؤسسة نساء الأورو-متوسط، ص 15-22؛ عيطة، سمير (2008)، التوظيف وقانون العمل في

الدول العربية المتوسطية والشراكة الأورو-متوسطية. دراسة مقارنة، مدريد: مؤسسة باز وسوليداريداد سيرافين ألياجا دي كوميسيونيس أوبريراس (FPS).

[63] عيطة، سمير (2008)، كما ذكر أعلاه.

[64] فوغيازيداس، لويزا (2009)، التحويلات المالية للعمال المهاجرين: أداة تنمية قيد البحث، في: ستوكر، سيمون (محرر)، المهاجرون في أوروبا كعناصر مساهمة في عملية الإنماء. بين الأمل والهشاشة، تقرير أوروبيان سوسيال ووتش لعام 2009، بروكسل: يوروستاب، ص 11-13؛ أورابيل، جيما وكزافيي أراغال (2005)، الهجرة والمنطقة الأورو-متوسطية: مفاتيح السياسات والتوجهات، أوراق عمل يوروميسكو، عدد رقم 47، سبتمبر 2005، لشبونة: يوروميسكو.

[65] لوركا، أليخاندر (2008)، مقارنة ديناميكية على المدى القصير والطويل تجاه الهجرة بين لجنة السياسة النقدية والاتحاد الأوروبي: الإطار الديموغرافي ودور الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، FEM32-06، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية، يوليو 2008؛ موهود، إي. م وآخرون. (2013)، أثر التحويلات المالية على الفقر وعدم المساواة: محصلات دراستين في المغرب والجزائر، FEM33-22، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية 2008-2009، أبريل 2013؛ كسباريان، شوغيغ وآخرون. (2013)، أثر تحويلات المهاجرين على المستوى المعيشي للأسر: دراسة مقارنة بين لبنان، المغرب والجزائر، الفقر وعدم المساواة، FEM3d-03، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعهد العلوم الاقتصادية 2012-2013، يونيو 2013؛ أرتال-تور، أندريس وآخرون. (محررون) (2014)، الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتدفقات الهجرة. الآثار المترتبة على التجارة والتحويلات المالية، المردود وسوق العمل، شام: سبرينغر إنترناشيونال بابلشيشينغ سويسرا.

[66] وهبة، جاكلين وآخرون. (2013)، العودة من المهجر في الدول المتوسطية الجنوبية:

[69] أمبروسيني، ماوريتسيو وكارلو بارون (2007)، العمالة وظروف العمل للعمال المهاجرين، المؤسسة الأوروبية لتحسين المعيشة وظروف العمل، دبلن: المؤسسة الأوروبية لتحسين المعيشة وظروف العمل، 20/6/2016.

[70] المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية: 2006 ص 16-17 (كما دُكر أعلاه).

[71] بالومبو، ليتيسيا (2016)، الإتجار بالبشر والاستغلال في العمل لا سيّما العمل المنزلي وفي القطاع الزراعي في إيطاليا، برنامج الحوكمة العالمية لمعهد الجامعة الأوروبية، سان دومينيكو دي فييسول: معهد الجامعة الأوروبية.

[72] ماركيتي، سابرينا وربي صالح (2015)، نوع الجنس والتنقل عبر حدود المناطق الجنوبية والشرقية: «معايير مزدوجة» وغموض في سياسة الجوار الأوروبي، أوراق عمل IAI، عدد رقم 19/15 - مايو 2015، روما: IAI. أنظر أيضا إلى جوان، ناتالي: 2008 (كما دُكر أعلاه).

[73] دوماس، بيرين وإيريس غولدنار لانج (2015)، أنظمة التنقل في الاتحاد الأوروبي وسياسة التأشيرات نحو الدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي، أوراق عمل معهد الجامعة الأوروبية، 79/2015، فلورنس: معهد الجامعة الأوروبية، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة)، مركز سياسة الهجرة، ص. 7. أنظر أيضا إلى المفوضية الأوروبية (2012)، البعد الخارجي لتنسيق الضمان الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي، رسالة من اللجنة إلى البرلمان والمجلس الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم، نقاش أخير (2012) 153، بروكسل 30.03.2012. منظمة العمل الدولية (2012)، تقديم تقرير من مكتب منظمة العمل الدولية إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول نقاش المفوضية الأوروبية بشأن البعد الخارجي لتنسيق الضمان الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي نقاش (2012) 153، 30/3/2012، سبتمبر 2012.

عواملها، آثارها وانعكاساتها على السياسات، 20-FEM34، برنامج بحوث المنتدى الأوروبي-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2010-2011 يونيو 2013، دككير، فريدريك ولوكا ماركيبوري (2010)، وتأثير الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي في سياق التغيير الديموغرافي، ورقة مناقشة، CREA، 08-210، لوكسمبورغ: مركز البحوث في التحليل الاقتصادي. غالينا، اندريا (2008)، التحويلات تعزز تحويلات العمال المالية لتنمية الدول المتوسطة الشريكة، ملاحظات تحليلية واقتراحية مشروع التعاون على الاندماج الاجتماعي للمهاجرين والهجرة وتنقل الأشخاص التحليلية - وحدة ديموغرافية واقتصادية، مشروع التعاون على الاندماج الاجتماعي للمهاجرين والهجرة وتنقل الأشخاص 01/2008، سان دومينيكو دي فييسول: معهد الجامعة الأوروبية / مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، كسارينو، جان بيير (محرر) (2008)، عودة المهاجرين إلى المغرب. تحديات إعادة الاندماج في المجتمع والتنمية، العودة من المهجر إلى المغرب، عمل جماعي لدعم إعادة دمج المهاجرين العائدين إلى بلدهم الأصلي، التقرير العالمي لعام 2008، سان دومينيكو دي فييسول: معهد الجامعة الأوروبية / مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة.

[67] مارتن، إيفان وآخرون: 2015، ص. 46-49 (كما دُكر أعلاه).

[68] إسكوفيه، كلير وآخرون. (2008)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأوروبية-متوسطة: الحصول على الرعاية الصحية والوصول إلى سوق العمل، دراسة حالات: فرنسا والأردن والمغرب، ديسمبر 2008، كوبنهاغن: الشبكة الأوروبية-متوسطة. غادي، إيف (2009)، حق المهاجرين غير الموثق بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم في أوروبا: حماية الاحتياجات مقابل مراقبة الهجرة، في: ستوكر، سيمون (محرر)، المهاجرون في أوروبا كعناصر مساهمة في العملية الإنمائية. بين الأمل والهشاشة، أوروبيان سوسيال ريبورت ووتش، عام 2009، بروكسل: يوروستب، ص 29-31.

[74] فيسبروك، أنجا (2013)، حقوق الضمان الاجتماعي لمواطني العالم الثالث بموجب اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، في: غيلد، إليزابيث وآخرون. (محررون)، المنافع الاجتماعية والهجرة. علاقة مُتعارض عليها وتحدي في السياسات في الاتحاد الأوروبي، بروكسل: مركز دراسات السياسة الأوروبية، ص 45-61. فيسبرك، أنجا: 2015 (كما ذُكر أعلاه).

[75] المفوضية الأوروبية عام 2012 (كما ذُكر أعلاه)؛ شبكة الهجرة الأوروبية (2014)، حصول المهاجرين على الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية: السياسات والممارسات، بروكسل: المفوضية الأوروبية، ص 96.

[76] زوبي، ماركو وإليساندا إستروش- بويرتاس (2009)، سياسات التماسك الاجتماعي في دول البحر الأبيض المتوسط: تقييم للأدوات والنتائج، 05-FEM33، برنامج بحوث المنتدى الأورو-متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2008-2009، أكتوبر 2009، ص 13-14.

[77] شامينغي وبشير، 2012، ص 110-112 (كما ذُكر أعلاه)؛ شامينغي، محمد أ. وشكري ثابت (2011)، تحرير التبادل التجاري، تلوث الهواء المحلي، والصحة العامة في تونس: تقييم الفوائد الصحية لسياسة الحد من التلوث، ورقة عمل منتدى البحوث الاقتصادية 612، القاهرة: منتدى البحوث الاقتصادية، حول الأثر الطويل الأجل المحتمل للانفتاح التجاري على الانبعاثات، أنظر إلى الشابي، حسام الدين وآخرون. (2010) الانفتاح التجاري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في تونس، ورقة العمل منتدى البحوث الاقتصادية 518، القاهرة: منتدى البحوث الاقتصادية.

[78] أنوفري، لورا وآخرون. (2013)، الضغوط الاقتصادية وتغير المناخ على التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، تقرير آفاق جديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الفني، عدد رقم 24، فبراير 2013.

أوسبارغاوس، دانيال وكلاوديو باكيانتي (2013)، التكيف مع تغير المناخ في جنوب البحر الأبيض المتوسط، الإطار النظري، تحليل العواقب ودراسة ثلاث حالات، تقرير آفاق جديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الفني، عدد رقم 26، فبراير 2013. فاريليا أورتيجا وآخرون. (2013)، تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية والزراعة في جنوب وشرق البحر المتوسط، تقرير آفاق جديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الفني، عدد رقم 28، مارس 2013؛ روتيه، ميشيل ودانيال سكوت (2010)، هل ستصبح منطقة البحر الأبيض المتوسط «حارة جدا» للسياحة؟، التخطيط للسياحة والضيافة وتطويرهما، 7 (2010) 3، ص. 267-281.

[79] بيتي، ميشيل وآخرون: 2015 (كما ذُكر أعلاه).

[80] المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر المتوسط (المركز الزراعي المتوسطي للدراسات الدولية المتقدمة) (محرر) 2012 MediTERRA: الحمية الغذائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتنمية إقليمية مستدامة، باريس: العلوم السياسيّة. ليه براس. سانشيز، V. وآخرون. (2015)، تحديات السلامة الغذائية لمنتجات منطقة البحر الأبيض المتوسط، خيارات متوسطة، مجموعة أ: ندوات حول منطقة البحر الأبيض المتوسط، عدد 111، 2015، المركز الزراعي المتوسطي للدراسات الدولية المتقدمة وشبكة البحر الأبيض المتوسط سلامة الأغذية.

[81] كومبيز لوبيز، راؤول، خوسيه ماريا غارسيا-ألفاريز-كوكه وغارسيا أزاركاته (2013)، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال الزراعة. أمثلة عن المغرب وتركيا، ورقة سياسة نوتر أوروب، عدد رقم 91، 18 أبريل، 2013، ص. 11، 12/6/2016.

لوفيك، ماركو (2015)، بحثا عن توازن جديد بين التجارة والتنمية الزراعية في المنطقة الأورو-متوسطية، موجز يوروميسكو، عدد رقم 55، 25 نوفمبر 2015، ص. 3-4.

والمساعدة الإنمائية: التوجّهات السابقة والسيناريوهات المستقبلية، تقرير آفاق جديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التقني، عدد رقم 32، مارس 2013.

[90] بنك الاستثمار الأوروبي (2013)، تقرير المركز الأوروبي-متوسّطي للاستثمار والشراكة السنوي للعام 2012، لوكسمبورغ: بنك الاستثمار الأوروبي.

[91] هولدن، باتريك (2008)، التنمية من خلال عمليّة التكامل؟ إصلاح معونة الاتحاد الأوروبي وتطوّر سياسة المساعدات لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مجلّة التنمية الدوليّة، عدد 20 (2008)، ص. 230-244. أيادي، ريم وسليم غادي: 2013 (كما دُكر أعلاه).

[92] راينايرت، فيكي (2011)، توضيح توزيع مساعدات الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مجموعة تحاليل مقارنة نوعيّة غامضة، سياسات منطقة البحر الأبيض المتوسط، 16 (2011) 3، ص. 405-426.

[93] أيادي، ريم وسليم غادي: 2013 (كما دُكر أعلاه).

[94] هورت، ستيفين (2010)، إدراك سياسة الاتحاد الأوروبي للتنمية: تاريخها، السياق العالمي والمصالح الذاتية؟ المجلّة الفصلية المتخصّصة في العالم الثالث، عدد 31 (2010)، ص. 159-168. هولدن، باتريك: 2008 (كما دُكر أعلاه). هولدن، باتريك (2016)، منطقة البحر الأبيض المتوسط والأهداف الدوليّة للتنمية المستدامة، سياسات منطقة البحر الأبيض المتوسط، 21 (2016) 2، ص. 292-299. بيشي، فيديريكا (2014)، سياسات المساعدة الخارجيّة وسياسة الجوار الأوروبي في مرحلة ما بعد الربيع العربي: 'More for More' or Less of the Same؟، سياسات منطقة البحر الأبيض المتوسط، 19 (2014) 3، ص. 318-332.

[95] هورت، ستيفين 2010 (كما دُكر أعلاه).

[96] كورتاليس، كريستوس 2015، تقييم مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى «الشركاء

[82] تشان بينغ (2016)، التبادل التجاري والأمن الغذائي، وحقوق الإنسان: قواعد التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والأزمة الغذائيّة العالميّة المتزايدة، نيويورك: روتلديج. دي شوتر، أوليفيه (2009)، التجارة الدولية في الزراعة والحق في الغذاء، حوار حول العولمة، أبحاث متكرّرة، جنيف: فريدرش إيبير ستيفتونغ.

[83] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص. 47-83، 85-107 (كما دُكر أعلاه).

[84] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص. 55 (كما دُكر أعلاه).

[85] محمّديه، كنده (2012)، الانتقالات الديمقراطيّة و«مناطق التجارة الحرّة العميقة والشاملة» التي أنشأها الاتحاد الأوروبي مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ردود فعل عنيفة محتملة؟، غرايت إنسايتس (1)، (2012) 2، مارس وأبريل 2012. أنظر أيضا إلى قسم 2.4.3.

[86] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص. 200 (كما دُكر أعلاه).

[87] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، ص. 201، 55 (كما دُكر أعلاه).

[88] شركات إيكوريس للبحوث الاقتصادية والاستشارية (2013a)، و(2013b)، كما دُكر أعلاه.

[89] بان ناسور، س. إيت أل. (2007)، تقييم سياسات تطوير الشركات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط: في الجزائر ومصر والمغرب وتونس، 05-FEM31، برنامج بحث المبتدئ الأوروبي-متوسّطي لمعاهد العلوم الاقتصادية 2007-2008، ديسمبر 2007. أيادي، ريم وسليم غادي (2013)، الشراكة الأوروبي-متوسّطيّة

مارتين، إيفان 2009 (كما ذكر أعلاه)، نايسه، جوديث (2011)، دمج منظور النوع الاجتماعي في التعاون الإنمائي الأوروبي.

[104] تريكي، سعاد: 2009 (كما ذكر أعلاه).

[105] سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط (كما ذكر أعلاه). المفوضية الأوروبية (2015)، 2015 التقرير السنوي حول سياسات التنمية والمساعدات الخارجية للاتحاد الأوروبي وعملية تنفيذها في العام 2014، وثيقة عمل حضرتها لجنة المفوضين مصاحبة للتقرير الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي، نقاش (2015) 248 نهائي، بروكسيل 24.11.2015.

[106] المفوضية الأوروبية للتعاون الدولي والتنمية (2013) (EuropeAid)، نظرة شاملة على البرامج الإقليمية والمشاريع الخاصة بالاتحاد الأوروبي: منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، بروكسيل: EuropeAid.

[107] سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط (كما ذكر أعلاه).

[108] بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) (2015)، أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2015/11، لوكسمبورغ: EIB.

[109] الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (2013)، إنشاء «جمعية نسائية من أجل المتوسط»: ما هو الحكم الذاتي؟ ماذا يعني الاستقلال؟، بيان صحفي، 5 سبتمبر 2013.

[110] أيادي، ريم وسليم غادي 2013 (كما ذكر أعلاه).

[111] سعيد، منى 2015، (كما ذكر أعلاه).

[112] المهدي، علياء وآخرون. 2013، (كما ذكر أعلاه).

الجنوبيين» في سياسة الجوار الأوروبي: من المستفيد من الإصلاحات في القطاع الزراعي والصناعي؟، مجلة التدخل وبناء الدولة، 8 (2015) 2، 190-211. هولدن، باتريك (2010)، هل هناك تطوّر لدولة التعدد؟ الاتحاد الأوروبي وسياساته الهيكلية في تعاويه مع الدول المجاورة له في منطقة الشرق الأوسط، مراجعة الشؤون الخارجية الأوروبية، 15 (2010)، ص. 589-609.

[97] بيشي، فيديريكا: 2014 (كما ذكر أعلاه). طنوس إيزابيل (2013)، برمجة المساعدة الخارجية للاتحاد الأوروبي والمعونة الإيمانية والتوازن الهش في القوى بين خدمات العمل الخارجي الأوروبي والمديرية العامة للمفوضية الأوروبية للتنمية والتعاون، استعراض الشؤون الخارجية الأوروبية، 18 (2013) 3، ص. 329-354.

[98] جونيمن، أنيت (2013)، (كما ذكر أعلاه). كاوش، كريستينا وريتشارد يونغز (2009)، (كما ذكر أعلاه).

[99] كورتاليس، كريستوس: 2015 وهولدن، باتريك: 2010 (كما ذكر أعلاه).

[100] أيادي، ريم وأنطونيو فانيللي (2011)، إطار عمل جديد للتعاون الأوروبي-متوسطي حول دعم الشركات الجزئية، الصغيرة والمتوسطة الحجم. دور الاتحاد من أجل المتوسط، ملخص مركز دراسات السياسة الأوروبية، عدد 239، 10 مايو 2011، بروكسيل: مركز دراسات السياسة الأوروبية.

[101] بنك الاستثمار الأوروبي (2015)، دراسة المركز الأوروبي-متوسطي للاستثمار والشراكة حول أثر استثمارات بنك الاستثمار الأوروبي في البنى التحتية على العمالة في الدول الشريكة في المتوسط، تقرير ملخص، يونيو 2015، لوكسمبورغ: بنك الاستثمار الأوروبي ومنظمة العمل الدولية.

[102] مارتين، إيفان إي تال. (2015)، (كما ذكر أعلاه).

[103] تريكي، سعاد (2009)، حصول المرأة على العمل والشراكة الأوروبية-متوسطية، في:

